الأمم المتحدة S/PV.7722

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٢٢

الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	
	الصين	السيد سيس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/532)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1618575 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/532)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا وأفغانستان وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وتركيا والسويد وكندا والهند وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يوانيس فريلاس، القائم بالأعمال في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/532، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد هايسوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره بحرارة على خدماته الممتازة، إذ أن إحاطته الاعلامية هذه إلى المجلس ستكون الأخيرة بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إن المجلس يتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): في بياني السابق إلى مجلس الأمن خلال آذار/مارس (انظر S/PV.7645)، قلت إن حكومة الوحدة الوطنية ستمثّل إنجازا في عام ٢٠١٦. وشددت على أنه يتعين على الحكومة أن تتغلب على خمس عقبات متميزة في سبيل البقاء. فالحكومة بحاجة إلى التصدي لمجموعة قوية من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. وبغية القيام بذلك، فهي بحاجة أيضا إلى مواجهة تحديين إضافيين هما تأمين المساعدات المالية والعسكرية المتوسطة الأجل من المجتمع الدولي، وإحراز تقدم في إرساء الأساس لعملية سلام فعالة. والإخفاق في التغلب على أي عقبة من هذه العقبات المتميزة يمكنه أن يسبب عواقب كبيرة للبلد.

وهذا الكلام لا يقلل من التقدم الحقيقي الذي أحرزته أفغانستان خلال العقد الماضي، ولا سيما، على سبيل المثال، في مجال التعليم، وحقوق الانسان، وخاصة حقوق المرأة، وظهور ثقافة ديمقراطية نابضة بالحياة. وهذا التقدم يحظى عن حق باعتراف واسع النطاق. والهدف بالأحرى هو لفت الانتباه إلى العقبات الهائلة التي تواجهها أفغانستان، والتشديد على الحاجة إلى تصدي جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي، لهذه التحديات بشكل متضافر.

ويسعدني أن أذكر أنه كانت هناك خطوات إيجابية في مواجهة بعض هذه التحديات الخمسة منذ أن خاطبت المجلس المرة الماضية. فعلى الجبهة الاقتصادية، لاحظنا إحراز تقدم في تحصيل الإيرادات، وتلبية معايير صندوق النقد الدولي، ووضع الخطط المدروسة المتوسطة الأجل للإصلاح ولتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل ظروف صعبة. وأحرز أيضا تقدم بارز في إدارة الأموال العامة. ونحن لا نخشى، كما خشينا قبل عامين

بالتحديد، التخلف الوشيك عن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

وينبغي أن ننوّه ببعض الإنجازات التي تحققت بشأن بعض أكثر المشاريع طموحا التي تم وضعها بالتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة. فلقد شهد الشهر الماضي افتتاح سد سلمى لتوليد الطاقة الكهرمائية، ومشروع كاسا ١ ٠٠٠ للكهرباء، واتفاقا اقتصاديا ثلاثي الأطراف بين أفغانستان والهند وإيران. والاتفاق المتعلق بتطوير ميناء شاباهار سيفتح ممرا رئيسيا جديدا أمام التجارة الإقليمية. وهذه التطورات تأتي في أعقاب إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي في وقت سابق بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. ومشاريع بهذا الحجم تستغرق وقتا لكي تثمر، ولكن لديها إمكانات حقيقية لتحويل أفغانستان إلى المركز الإقليمي الذي تصبو إليه. وهذه المشاريع تظهر ما يمكن تحقيقه من خلال الشراكات الإقليمية.

وعلى الجبهة الأمنية، تعمدت قوات الأمن الاستجابة للدروس المستفادة من التطورات والديناميات التي حدثت في العام الماضي. ففي العديد من المناطق، تشهد المعارك تقلّبات من حيث الانتصارات والانتكاسات، ولكنّ أيا من الطرفين لا يحقق سيطرة واضحة. ولا تزال قوات الأمن تواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك معالجة مسائل الروح المعنوية، والقيادة، والاستنزاف، واللوجستيات. ولكنها حتى الآن، ما زالت صامدة على أرض الواقع.

ويسرني القول إن المرشحَين لشغل منصبي وزير الدفاع ورئيس المديرية الوطنية للأمن قد تم تثبيتهما من جانب مجلس العموم يوم أمس بالتحديد. وهذا تطور إيجابي ينهي فترة طال أمدها من عدم اليقين، ويؤمل أن يكون له أثر تشغيلي إيجابي وأن يرفع الروح المعنوية.

وصحيح تماما أن أفغانستان ما فتئت تلتمس الدعم لاستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، إدراكا منها بأن السلام في أفغانستان والاستقرار في المنطقة يتطلبان ويستحقان جهدا إقليميا. وأعتقد أن المنطقة تتقبل هذا المنطق وهذه المسؤولية.

بيد أنه لا يزال يساورني قلق عميق إزاء الأثر الذي يخلّفه ارتفاع مستوى العنف على السكان المدنيين. فلم يطرأ أي تراجع خلال شهر رمضان، إذ تفيد بعض التقارير خلال هذه الفترة عن ارتكاب أعمال وحشية مقلقة، بما في ذلك شن هجمات على المصلّين. ويوم أمس تحديدا، وقع حادث في بدخشان تسبب بمقتل ١٠ مدنيين، من بينهم عدة أطفال. ولا تزال مستويات الخسائر في صفوف المدنيين مرتفعة، مع استمرار النزوح المتصل بالصراع. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الاتجاه نحو شن الهجمات التي تستهدف المدنيين العاملين في القطاع القضائي والصحافيين.

ويُخشى، في رأيي، أن يدخل الصراع مرحلة جديدة، يمكنها أن تشهد أعمالا انتقامية وتصاعدا لدوامة العنف. وإنني أذكّر جميع أطراف الصراع بالتزاماتها تجاه حماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية. ويجب جعل منتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني عرضة للمساءلة، بغية كفالة تحقيق العدالة للضحايا، وكذلك الحد بشكل فعال من إلحاق الأذى بالسكان المدنيين من خلال قوة رادعة. ولقد أقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما مؤخرا، على لفت الانتباه إلى عدم انتهاك وضع المدارس والعيادات الطبية أثناء الصراع.

وإحراز التقدم في المجالين الاقتصادي والأمني أمر ضروري كي يتسنى للشعب الأفغاني أن يثق بحكومته، وهو يكتسي أهمية خاصة في هذا الوقت، بينما تسعى الحكومة في وارسو وفي بروكسل إلى تأمين الدعم الدولي الراسخ لأجل طويل – العقبة الثالثة.

والانخراط الجاد للحكومة مع الجهات المانحة بغية معالجة المسائل التي من شأنها تعزيز النجاح في تلك الاجتماعات

يحظى بالتنويه. وسوف ندعم بقوة النداء الأفغاني بأن المساعدة الإنمائية هي سبيل أكثر فعالية للتعامل مع الهجرة من تكبّد المصاريف لإدماج المهاجرين في البلدان المضيفة. بيد أن المتوقع من أفغانستان ليس تقديم دليل على احتياجاتها الكبيرة، وإنما إظهار قدرتها على استخدام الموارد بفعالية، حيث يكون للمعونة أثر حقيقي.

ولقد بُذلت محاولات حقيقية لتلبية توقعات الجهات المانحة، حسبما شهدنا من التقدم المحرز في إنعاش مؤشرات المساءلة المتبادلة وفي توفير إطار إنمائي لأفغانستان. وجهود مكافحة الفساد تذهب إلى أبعد من إعلانات النوايا. وإنشاء الرئيس غني للمجلس الأعلى للحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد هو خطوة أولى في هذا الصدد، وكذلك إنشاء مركز العدالة لمكافحة الفساد. وتعيين المدعي العام الجديد خطوة إيجابية أخرى. والتحدي الماثل أمامنا هو إظهار النتائج، ليس على الورق وفي آلية الحكم فحسب، بل أيضا في الحياة اليومية للأفغان.

وعلى الرغم من أننا لا نزال نأمل أن يتكلل اجتماع وارسو بالنجاح، فإن الأعمال التحضيرية لاجتماع بروكسل لا تزال قائمة. وتحتاج أفغانستان بصورة متزايدة إلى تقدير مجموعة المطالب الملحة من بلدان أخرى تتنافس على نيل دولارات الجهات المانحة. ومجتمع المانحين، من جانبه، يحتاج إلى التسليم بأن توقعاته تجاه الإصلاح ينبغي أن تكون واقعية عندما تقارَن بالمجموعة الكاملة من التحديات التي تواجه الدولة الأفغانية.

وفي ما يتعلق بإنشاء عملية سلام قابلة للبقاء، مع فشل مجموعة التنسيق الرباعية حتى الآن في استيلاد هذه العملية، ووفاة زعيم طالبان أختر محمد منصور مؤخرا، فإن هذه العملية لا تبدو مرجحة في الأجل القصير. لكننا نعتقد أن هناك عناصر داخل حركة طالبان يشككون في قدرتهم على الانتصار عسكريا – على الأقل في الأجل القصير – ويتساءلون عما إذا كان الهدف العسكري البحت أمر مستصوب.

وخلال فترة ولايتي، شاركت بعثة الأمم المتحدة بشكل مكثف في السعي إلى تحقيق السلام، سواء من خلال دعم مبادرات الآخرين، أو من خلال تقديم الاقتراحات الخاصة بنا ومتابعتها. ونحن نتعاون في الآونة الأخيرة مع منظمة التعاون الإسلامي بغية الإصرار معا على حركة طالبان من أجل ضرورة وضع عملية سلام قابلة للبقاء، والتأكيد على أن التسوية السلمية للصراع الطويل الأمد والمرير لا تشكل الجائزة الثانية، وإنما تشكل أفضل النتائج. واستمرارها في رفض ذلك لن يؤدي سوى إلى إبعادها.

وما زلنا نرى أن السلام ليس ترفا، وإنما هو ضرورة لا تستطيع أفغانستان، كما نعرفها، أن تدوم بدونه.

يجب على الأفغان في نهاية المطاف الاتفاق على الترتيبات التي يمكنهم في ظلها أن يعيشوا معا في سلام ووئام. إني أشعر بخيبة أمل إذ لا يوجد حتى الآن أثر لجهود السلام، ولكن ما زلنا متفائلين بأن هذه العملية ستظهر في النهاية.

أخيرا، أما على الجبهة السياسية، فإن بطء التقدم في النهوض بالإصلاحات الانتخابية وتحديد الجدول الزمني للانتخابات دليل على الحاجة إلى زيادة التماسك السياسي وعلى الحاجة إلى أن تعترف طبقة سياسية مجزأة بمصيرها المشترك. في ١٣ حزيران/يونيه، صوت مجلس النواب على مشروع القانون الهيكلي، مما يستلزم مزيدا من الاستعراض والمناقشات. لقد حل وانقضى الموعد المحدد في ١٧ حزيران/يونيه، وعملا بالمقتضيات الدستورية، إنه آخر موعد للإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات التي تم الوعد بإجرائها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن يبدو أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن السبيل المفضي قدما.

إن استمرار حالة الترقب وعدم التيقن بشأن الجدول الزمني الانتخابي سيسهم في تحديات لمشروعية حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان، وهي حكومة تجاوزت الفترة المحددة بكثير. إن تزايد أصوات المعارضة التي تستند على الاستياء الذي أثاره التدهور في المجالين الاقتصادي والأمني، وبخلاف ذلك فإن تلك الأصوات مجزأة في مطامحها، ويبدو أنها تتمحور حول مطلب مشترك، ألا وهو تشكيل حكومة جديدة.

إن المواجهة السياسية آخر شيء تحتاجه أفغانستان في الوقت الذي تسعى فيه إلى التغلب على التحديات الراهنة، ولا سيما في الفترة التي تسبق مباشرة انعقاد مؤتمر بروكسل، حيث ستكون حتما فعالية الحكومة تحت المجهر. أولا، لقد دعوت مع زملائي الدوليين، جميع الزعماء السياسيين إلى اعتماد نهج أوسع نطاقا وأكثر تعاونا، بدلا من السماح باستمرار التفتت والفرقة الحاليين. وينطبق ذلك على التعايش بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ضمن عناصر داخل حكومة الوحدة الوطنية، ومع المعارضة السياسية خارج الحكومة.

إني إذ أتطلع قدما بفضل الرؤى التي اكتسبتها خلال السنوات الأربع الماضية، ما زلت متفائلا بأن بوسع الأفغان الصمود أمام التحديات التي يواجهونها. وأعول في ذلك على خاصتين. الأولى وتتمثل في قدرة الشعب الأفغاني على مواجهة التحديات الصعبة. والثانية، وجود انتماء وطني حقيقي لدى عموم الأفغان، سيظل حيا مقابل الولاءات الطائفية. من تجربتي في البلدان الأخرى المتضررة من الحرب، تعتبر تلك ميزة لا ينبغي الاستهانة بها. ولكون أفغانستان تحظى بهاتين الخاصتين فليس من الممكن لها فقط أن تسود ويُكتب لها البقاء في عام ٢٠١٦، بل أيضا ستنمو على نحو أقوى نتيجة لذلك.

وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة إعلامية أقدمها إلى مجلس الأمن بصفتي الممثل الخاص لأفغانستان، أود أن أشكر زملائي على تفانيهم في عمل الأمم المتحدة وقيمها. إن مهام البعثة كان يسودها الحماس والمهنية والتزام موظفيها، وقد أسدوا لي خدمة جيدة للغاية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية. ونود مرة أخرى أن نعرب له عن جزيل الشكر على كل ما قام به من عمل، ونتمنى له مخلصين النجاح في مساعيه المقبلة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكل (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الرئيس على الطريقة المقتدرة للغاية التي يقود بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره الأخير (S/2016/532) عن الحالة في بلدي. وأود أيضا أن أشكر صديقي السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية الأخيرة بصفته الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وأثني على مساهمته في الحياة في بلدنا خلال السنوات الحاسمة من العملية الانتقالية. وأود أيضا أن أرحب بسفير صديق آخر جديد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، وقد كان لي شرف العمل معه في كابل.

أود أيضا أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة بشأن المأساة الفظيعة التي وقعت في أورلاندو الأسبوع الماضي وهجمات الأمس في كابل وبدخشان. وقلوبنا خاشعة بالدعاء من أجل الضحايا وأسرهم. ونرحب ببيانات الإدانة التي أصدرها مجلس الأمن في أعقاب كل هجمة من تلك الهجمات.

يسرني أن أفيد بأن البلد قد أظهر قدرا أكبر من الصمود في التصدي للتحديات المستمرة منذ مداولات المجلس بشأن

أفغانستان التي انعقدت في آذار/مارس (انظر S/PV.7645). بينما أتكلم هنا اليوم، ما لبثنا أن ودّعنا فصل الربيع مع ارتفاع في الإصابات والنكسات في صفوف طالبان وغيرها من العصابات الإرهابية. إن الجهات الفاعلة من المنطقة الإقليمية التي تنتمي إليها أفغانستان، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، متفقة معا من أجل رد جماعي أكبر على التطرف العنيف والإرهاب المنبثقين من المنطقة. وهناك عدد من المشاريع الإنمائية المتعددة الجنسيات، إما أُطلقت أو أثمرت مولدة أملا جديدا للتعايش السلمي والترابط والازدهار في المنطقة.

إن أفغانستان وشركاءها الإقليميين والدوليين أصبحوا أكثر تصميما من أي وقت مضى على منع استمرار العنف من أخذ عملية التنمية كرهينة. وعودة ظهور أفغانستان باعتبارها رمزا للتعاون والشراكة الدوليين يكتسب زخما. ومع ذلك، فإن زيادة الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد الداخلي وتداعيات السلوك الجبان لأفراد طالبان ومؤيديهم للتعويض عما لحق بهم من خسائر تنذر بالخطر.

في الشتاء الماضي، وضع فريق التنسيق الرباعي المؤلف من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية اللمسات الأخيرة على خريطة طريق لعملية السلام. وعُرضت فرص جديدة على الراغبين في المشاركة في تلك المحادثات. اتفق أعضاء فريق التنسيق الرباعي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد الذين رفضوا المشاركة في السعي إلى حل سياسي للنزاع في أفغانستان.

وكان متوقع من زعماء طالبان أن يغتنموا تلك الفرصة وينضموا إلى العملية. وللأسف، في ١٢ نيسان/أبريل، تمثل ردهم في ما يسمونه بهجوم الربيع الذي أطلقوه في نفس الوقت من ٤٢ موقعا مختلفا في بلدنا، وتسببوا بمعاناة كبيرة في صفوف المدنيين، وأثبتوا مرة أخرى بأنهم لا يمكنهم قبول الحلول التوفيقية المتمثلة في المبادرات السياسية السلمية. ونظرا للأداء الرائع لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، تكبدت طالبان خسائر فادحة خلال المرحلة الأولى من هجوم طالبان. ولكي تنتقم طالبان لما مُنيت به من خسائر، تآمرت وأعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الإرهابي المميت الذي وقع في كابل في ١٩ نيسان/أبريل، ونجم عنه قتل وجرح ٤١١ شخصا، معظمهم من المدنيين.

في ٢٥ نيسان/أبريل، خاطب الرئيس محمد أشرف غني أحمدزاي جلسة مشتركة للجمعية الوطنية لأفغانستان. وحض باكستان على أن تحترم اتفاقات فريق التنسيق الرباعي وأن تتخذ إجراءات ضد الإرهابيين الذين، استنادا إلى المعلومات الاستخبارية الموثوقة الواردة من أجهزتنا، فضلا عن شركائنا الدوليين ومن الاعترافات التي سجلتها علنا السلطات الباكستانية ذاتها، وضعوا قواعدهم وقادتهم في هذا البلد المجاور. قال الرئيس أحمدزاي إذا رفضت باكستان القيام بعمليات عسكرية على أراضيها ضد الإرهابيين، فإنه ينبغي تسليمهم إلينا لإحالتهم إلى محاكمنا لمواجهة العدالة. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى الإرادة السياسية والنزاهة في إجراءات الشرطة، بدلا من الصفقات النووية أو طائرات من طراز F-16، الاضطلاع بتلك المهمة. أضاف الرئيس أحمدزاي قائلا إنه رغم رغبتنا والجهود الرامية إلى النهوض بالتعاون الإقليمي، فليس لدينا من خيار إلا إحالة القضية إلى مجلس الأمن واتخاذ تدابير دبلوماسية جادة، ما لم يكن هناك تغيير في سياسة استخدام الوكالات الإرهابية ضد أفغانستان.

خلافا للموقف الغامض لبلد مجاور لنا لا يزال أعضاء فريق التنسيق الرباعي الآخرون ملتزمين بإعطاء مفعول لكلماتهم، أو أنهم قاموا بذلك بالفعل.

وفي ٢٢ أيار/مايو، جرى تتبع زعيم طالبان الملا أختر منصور وقتله في غارة جوية شنتها الولايات المتحدة في مقاطعة بلوشستان في باكستان. كما كشفت الحادثة جواز سفره

الباكستاني الصادر باسم مزور، الذي استخدمه للسفر جوا من المطارات الباكستانية مرات عديدة. وبالرغم من هذا، تستمر تمثيلية الإنكار المقبول والمداهنة وإلقاء اللوم على أوجه الضعف الأفغانية. فلا بد من وضع حد لهذا الأمر إذا أريد لنا أن ننجح في مكافحة الإرهاب.

وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، عاش وقتل في باكستان العديد من الشخصيات الإرهابية الرئيسية، بمن فيهم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وزعيما طالبان الملا عمر وأختر منصور. وحقيقة أنه عثر على زعماء الإرهابيين المعروفين وقتلوا في ملاذاتهم الآمنة هناك دليل واضح على أن البلد انتهك سيادة الدول الأخرى. وهذا يشكل انتهاكا صارخا لقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) بشأن نظام الجزاءات المفروضة على طالبان. ونرى أنه تقوم حاجة ملحة للتنفيذ السليم لقرارات مكافحة الإرهاب القائمة الصادرة عن مجلس الأمن.

وبعد فشل ما تسميه طالبان بهجوم الربيع، لجأت الحركة إلى المزيد من اللصوصية على الطرق الرئيسية وقتل المدنيين أو اختطافهم. وفي أواخر أيار/مايو، اختطف ١٣٠ من الركاب المدنيين لحافلة في قندوز؛ ولا يزال مصير بعضهم مجهولا. وفي وقت سابق اليوم، أخذت حركة طالبان مرة أخرى عدة مسافرين رهائن في مقاطعة هلمند. وفي غضون ذلك، تصاعدت أعمال جارتنا الاستفزازية على طول خط الفصل الفعلي، بما في ذلك التشييد غير القانوني للمنشآت العسكرية وإساءة معاملة مواطنينا والقيود المفروضة على التجارة والعبور. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، استمر انتهاك سيادتنا وسلامة أراضينا مع إطلاق أكثر من ٨٢٠ قذيفة مدفعية على مقاطعاتنا الشرقية نانغارهار وخوست وباكتيكا وكونار ونورستان مما سبب خسائر بين المدنيين وخسائر مادية.

وقبل وقت قصير – وفي مخالفة لآليات التشاور المتفق عليها ثنائيا – حاولت جارتنا بناء هياكل أساسية جديدة في ممر طورخام، وبالتالي مما أدى إلى وقوع صدام عسكري لا داعي له أوقع إصابات في كلا الجانبين. ولا تزال الحالة، وهي تهديد للسلام والأمن الدوليين، متوترة، مع آثار مدمرة على التجارة والعبور. وقدمت أفغانستان، بوصفها عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، وبموجب المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، ١٩ مذكرة احتجاج إلى باكستان واستدعت رئيس بعثة ذلك البلد في كابل ثلاث مرات في الأشهر الثلاثة الماضية.

وفي غضون ذلك، دعت حكومة أفغانستان وبرلمانها إلى إيجاد حل دبلوماسي للبناء غير القانوني في ممر طورخام. وأرسل وفد أفغاني إلى إسلام أباد لاستكشاف تحقيق اختراق دبلوماسي. ونأمل أن يسود صوت العقل، ولكن رسالتنا واضحة للغاية وهي: ليكن واضحا – وأكرر، ليكن واضحا – إن حكومة أفغانستان وشعبها الفخورين لن يستسلما للتخويف والعنف والعدوان. فتاريخنا يشهد على هذا الأمر.

وإلى جانب طالبان، تسعى الجماعات الإرهابيةالعالمية والإقليمية المتحولة باستمرار إلى تحويل أفغانستان إلى نقطة انطلاق ضد وسط آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا والشرق الأقصى. ولا بد أن نبقى متيقظين واستباقيين في مكافحة هذه الجماعات. وبالرغم من الضربات القوية التي أوقعتها قوات الأمن الوطنية الأفغانية مؤخرا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، لا تزال تلك الجماعات تهيئ نفسها للبروز مجددا في أفغانستان. وأصبح تنظيم القاعدة غامضا وخفيا. أما الشبكات الإرهابية الإقليمية الأخرى التي لها صلات بجمهوريات آسيا الوسطى والشيشان والصين فهي نشطة للغاية في منطقتنا.

ولا تزال حركة طالبان في باكستان، بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية الأخرى، تشكل خطرا طويل الأمد يهدد

الأمن والاستقرار في منطقتنا. والأهم من ذلك، أن معظم تلك الجماعات والشبكات الإرهابية تتمتع بخدمات التيسير والتنسيق من عناصر داخل هيكل الدولة الباكستانية تؤمن باستخدام العنف سعيا لتحقيق أهداف سياسية. وأي بلد يفكر في استخدام الإرهابيين الطيبين والشريرين بعضهم ضد بعض يلعب بالنار وسيحترق بها نفسه. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي مبادرة لوضع معايير موضوعية من أجل تحديد رعاية الدول للإرهاب في منطقة جوارنا ومجابهتها.

وبالرغم من التحديات، لا تزال أفغانستان ملتزمة بعملية السلام مع العناصر الأفغانية التي يمكن التوافق معها، بالتوازي مع تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية لأفغانستان. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن نظل متيقظين إزاء استغلال عملية السلام وإساءة استخدامها من قبل أنصار طالبان لكسب الوقت وتزويد آلتهم الحربية بالوقود. ولا يسع المرء إلا أن يتحدث عن السلام مع من يقيمون المفاوضات الحقيقية والموجهة نحو تحقيق النتائج، ولكن العالم لم يشهد حتى الآن التحلي بالصدق من جانب طالبان ومؤيديها.

وهنا، لا بد أن أشيد إشادة خاصة بالرجال والنساء الشجعان في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ويسرني أن أفيد بأن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لا تزال، بالرغم المعاناة من ارتفاع معدلات الخسائر، تزداد قوة على قوة، وتثبت أنها أصل قيم للغاية وشريك في المكافحة العالمية للإرهاب. ونشعر بالامتنان على استمرار شراكة المجتمع الدولي. ونرحب بالإعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة الأسبوع الماضي بشأن تقديم المزيد من الدعم البري والجوي لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونتطلع إلى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي سيعقد في وارسو خلال أسبوعين ؛ وسيستعرض مؤتمر القمة الدعم الدولي المقدم لقوات الأمن الأفغانية ويؤكد مجددا تعهدات شركائنا الدوليين.

لقد مضت أفغانستان نحو استكمال التقدم أو تحقيقه في عدد من المشاريع الوطنية والإقليمية الرئيسية بشأن الطاقة والتجارة. وفي الآونة الأخيرة، وقعنا على اتفاق مع شركة تركية لاستكشاف توسيع سد كاجاكي في هلمند. وافتتحت أفغانستان والهند سدا للري والكهرباء في هيرات. وكانت إحدى المناسبات التاريخية الأخرى التوقيع على اتفاق للتجارة العابرة فيما بين أفغانستان والهند وإيران بشأن ميناء تشاباهار. لقد بدأنا بالفعل تصدير المنتجات الزراعية عبر هذا الطريق التجاري الجديد. وأطلق قادة أفغانستان وطاجيكستان وباكستان وقيرغيزستان تشييد مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا CASA1000. وأفغانستان عازمة على الاستمرار في تواصلها مع جميع الشركاء الإقليميين من أجل تحقيق النمو والرخاء المتبادلين، ولكنها في الوقت نفسه لا تزال صامدة في رفض السماح للسياسات التعويقية بإملاء الاتجاه الذي تتخذه أفغانستان.

ونعمل حاليا على وضع إطار لاستراتيجية التنمية، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من المقرر أن يقدم في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر. ونتطلع إلى توجيه استثمارات سخية من المجتمع الدولي دعما لتنفيذ هذه الاستراتيجية. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لاتفاق أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونعمل مع جميع أصحاب المصلحة على تحديد العقبات وإزالتها وتسريع الإصلاح الانتخابي وعقد اللويا جيرغا المعني بالتعديلات الدستورية .

وفيما نقترب من موعد انعقاد مؤتمر بروكسل، يسرني أن أفيد بأن أكثر من ٩٠ في المائة من التزامات أفغانستان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في إطار الاعتماد على الذات من خلال

المساءلة المتبادلة إما استكملت أو شارفت على الاكتمال. وأنشأت أفغانستان المجلس الأعلى للحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد، الذي يشرف على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ونفذت تدابير مكافحة الفساد في قطاع العدالة، التي ستؤدي إلى تحسين الحوكمة.

وقد صوت البرلمان بمنح الثقة لوزيري الداخلية والدفاع الجديدين، والمدعي العام، ورئيس المديرية الوطنية للأمن.

وعلى الرغم من تزايد الإصابات في صفوف المدنيين بسبب الهجمات التي تشنها الفصائل المتطرفة، ظل إصرار قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على حماية أرواح المدنيين ثابتا. وأكدت الحكومة مجددا التزامها بتعزيز حقوق الإنسان، وتواصل العمل على تنقيح القانون الجنائي وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الأفغانية، وقدمت تقريرها الدوري الأول إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتعمل وحدات حماية الأطفال في مناطق مختلفة من البلد لمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وتؤدي وحدات حماية الطفولة مهامها في العديد من المناطق في البلد، مما يدل على استمرار دعم الحكومة لإعادة تأهيل ضحايا العنف.

إن الحالة الإنسانية لا تزال هشة، مع حدوث زيادة في حالات التشرد المتصلة بالنزاعات في الأحوال الجوية الشديدة. وفي وقت سابق من هذا العام، كان من دواعي سروري التوقيع على اتفاق باريس بشأن المناخ، باسم حكومة بلدي، الذي أعتقد بأنه يضعنا على المسار الصحيح لإحراز تقدم صوب السلامة البيئية والاجتماعية. إن أفغانستان مصنفة ضمن أكثر البلدان ضعفا أمام الآثار الضارة لتغير المناخ، الذي يؤثر على حالتنا الاقتصادية كذلك.

إن استمرار فرار أعداد كبيرة من الأفغان والمشردين داخليا لا يزال مصدرا للقلق، لا سيما على خلفية الانخفاض الحاصل في عمليات العودة الطوعية. وقد عرقلت الهجمات الإرهابية على العديد من منظمات المعونة، عمليات المساعدة الإنسانية في العديد من الحالات، وجعلت برامج إعادة توطين اللاجئين أكثر خطورة. ومع ذلك، فإن حكومتنا ملتزمة تماما بإيجاد حلول مستدامة لعودة اللاجئين الأفغان، بدعم من المجتمع الدولي. وأرحب بالمداولات التي جرت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وأؤكد للمجلس بأن أفغانستان ستعمل مع شركائنا الدوليين للتصدي لهذه الحالة الإنسانية الخطيرة.

ووفقا للتحليل الاجتماعي والاقتصادي الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دراسته الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٥، إنخفضت القيمة الإجمالية للمواد الأفيونية في أفغانستان من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام ٢٠١٤ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ويدل ذلك على التزامنا بمواجهة آفة المخدرات، وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي على حشد الدعم لخطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات من أجل مكافحة خطر المخدرات غير المشروعة.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن عام ٢٠١٥، وهو العام الأول بعد الفترة الانتقالية، قد شهد تحقيق بقاء أفغانستان، ولكن عام ٢٠١٦ شهد توطيد المكاسب التي حققناها بصورة جماعية في السنوات الـ ١٥ الماضية. ويمكننا معا تمهيد السبيل للاستدامة الطويلة الأجل للتقدم المحرز في بلدنا. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس، وتقريبا جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة التي شاركتنا مسيرتنا حتى الآن، بالجهد والأموال والدعم المعنوي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن استيائنا وإدانتنا الشديدة للهجمات المروعة التي وقعت بالأمس في كابل

وبدخشان. لقد كان معظم الضحايا من المدنيين العزل الذين يمارسون حياتهم اليومية؛ والعديد منهم من الأطفال. ولا يمكن لأي هدف سياسي أو ديني أو غيره، تبرير أعمال من هذا القبيل.

وفي صباح هذا اليوم، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يدين هذه الأعمال، ويؤكد مجددا بعبارات لا لبس فيها أن أي شكل من أشكال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره على الإطلاق، أيا كانت الدوافع التي ساقها الجناة. وأشار البيان إلى أنه ستتم محاسبة الجناة عاجلا أم آجلا. وما من شك في أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن يدعمان بثبات العملية الرامية إلى إحلال السلام والديمقراطية والاستقرار التي قرر الشعب الأفغاني نفسه تبنيها. وأود أن أطلب من السفير سيكال أن ينقل لحكومة أفغانستان تعازينا القلبية وتضامننا مع الشعب الأفغاني.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم. إن هذا هو آخر حضور له بيننا بصفته الحالية. ولذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لالتزامه الثابت طيلة سنوات وتفانيه الكبير من أجل أفغانستان، وتجاه المجلس بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان طيلة أربع سنوات، إذا حسبنا العامين اللذين أمضاهما في منصب نائب الممثل الخاص للأمين العام. ومن دواعي سرور وفد بلدي حقا العمل بشكل وثيق معه ومع فريقه، كقائمين على الصياغة في مجلس الأمن فيما يخص أفغانستان. وقد قدرنا عاليا على الدوام التزامه بتحقيق التقدم والمصالحة في أفغانستان، ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة. ويمكن لخلفه السفير ياماموتو، التعويل من الآن فصاعدا، على دعم إسبانيا وتعاونها.

ومن الواضح تماما بعد قراءة تقرير الأمين العام (S/2016/532) والاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد هايسوم بأنه لا تزال هناك تحديات في أفغانستان، وأنها تعيش نقطة تحول في تاريخها الحديث. يتعين علينا أن نعترف بالتقدم المحرز، لا سيما منذ تولي حكومة الوحدة الوطنية مهامها. حيث بدأت في تنفيذ خطة الإصلاح القوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

إننا نشيد بإطار السلام والتنمية الوطني الأفغاني، الذي يسعى إلى وضع خريطة طريق لبلوغ أهداف الاعتماد على النفس، التي جرى تحديدها في لندن في عام ٢٠١٤، وسوف تقدم في المؤتمر الوزاري المقبل المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل. ومن الواضح التصدي بحزم للفساد، تحت قيادة الرئيس غني. ونرحب بالتدابير المتعلقة بالإصلاح القضائي، وتنظيم مشتريات السلع والخدمات العامة، وإنشاء المجلس الأعلى للحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد في إطار الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات مكافحة الفساد. ونثني على قرار الحكومة إعطاء الأولوية للاهتمام بتلك المسائل.

وفي سياق حقوق الإنسان، سلط الحوار السنوي الثاني بشأن هذا الموضوع بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، الذي عقد في كابل قبل أيام فقط، الضوء على التدابير التي تم اتخاذها في هذا المجال، امتثالا لالتزامات أفغانستان، مثل الإصلاح القانوني في مجال حقوق الطفل، والجوانب الجنائية للقانون المتعلق بالقضاء على أعمال العنف ضد المرأة، والالتزامات الجديدة التي اتخذتها أفغانستان فيما يتعلق بمختلف صكوك حقوق الإنسان. وعلينا الآن أن نكون على نفس القدر من اليقظة فيما يخص ضمان تنفيذ جميع هذه التدابير الهامة في جميع أنحاء البلد.

إن أحداث الأشهر القليلة الماضية توضح أن التحديات التي تواجه أفغانستان لم تخف حدتها. ويزعجنا تدهور الأمن، وزيادة الصراعات المسلحة وأعمال العنف من جانب

المتمردين والجماعات الإرهابية في حملة الربيع التي أطلقت مؤخرا، واستمرار ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين خلال هذا الصراع. وكانت أحداث الأمس مظهرا آخر من مظاهر هذا الواقع.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تراجع توقعات الاقتصاد الأفغاني، الذي قد يستمر في التراجع، في حال استمرار تزايد انهيار الأمن الوطني.

ويتجلى الانسداد المتصور للآفاق في أوساط المدنيين في التدفق الهائل للمدنيين الأفغان تجاه البلدان الأخرى بحثا عن فرص، وهي من بين النتائج التي تبعث على القلق لهذه العوامل. كما يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام والمصالحة على الرغم من الجهود التي لا يمكن إنكارها التي بذلها خلال الشهور القليلة الماضية أعضاء مجموعة التنسيق الرباعية، الذين أشكرهم مرة أخرى.

إن عدم إحراز تقدم في إصلاح النظام الانتخابي، على الرغم من الخطوات المتخذة صوب ذلك الهدف، يعيق الامتثال للجدول الزمني الانتخابي ويمكن أن يؤثر سلبا على استقرار الدولة ووظائفها، وهو ما يمثل في الوقت الراهن الهدف الرئيسي لجميع المؤسسات والجهات الفاعلة السياسية في أفغانستان. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار ارتفاع عدد المشردين داخليا والظروف التي يجدون أنفسهم فيها.

وباختصار، من الضروري ضمان عدم إهدار التقدم الذي تم إحرازه على مدى السنوات ال ١٥ الماضية. واليوم ربما أكثر من أي وقت مضى، من المهم بصفة خاصة الحفاظ على التأييد الإجماعي من المجتمع الدولي للجهود الحالية والمستقبلية للحكومة الأفغانية من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والرفاه وحقوق جميع الأفغان رجالا ونساء، فضلا عن مكافحتهم للإرهاب والتمرد ومن أجل المصالحة الوطنية.

وسيكون مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي يعقد في وارسو بعد بضعة أيام من الآن والمؤتمر الوزاري المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل، وهو ما أشرت إليه آنفا، فرصتين مهمتين بوجه خاص لإظهار دعمنا لأفغانستان. وفي سياق دعم المجتمع الدولي ومساعدته لأفغانستان، هناك دور هام بصفة خاصة يجب أن يقوم به أصحاب المصلحة الإقليميون. ولذلك، يجب أن تواصل أفغانستان التنسيق والتعاون بصورة بناءة مع جيرانها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى مسألتين محددتين تكتسيان أولوية رئيسية بالنسبة لإسبانيا. أولا، أرحب بالتدابير التي اعتمدت مؤخرا فيما يتعلق بخطة العمل الوطنية لأفغانستان من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويسرني أن أبلغ المجلس بأن إسبانيا، بالاشتراك مع المملكة المتحدة القائمة على صياغة نص هذا القرار، قد اقترحت إدراج أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن المنشأ بموجب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وفعلنا ذلك لأننا مقتنعون بأن وجود فهم أفضل لكل ما قامت به أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة في هذا المجال سيكون مفيدا للغاية لعمل مجلس الأمن المتزايد الأهمية في ذلك المجال.

ثانيا، وإذ أسلم بالتقدم المحرز والعزيمة السياسية التي تبديها السلطات الأفغانية في عدد كبير من المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، أضيف صوت إسبانيا لأصوات أولئك الذين ناشدوا حكومة أفغانستان تطبيق وقف اختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام والمضي قدما صوب الإصلاحات القانونية الضرورية لتخفيف هذه الأحكام.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام

لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الأخيرة، ولكن الشاملة كالمعتاد اليوم. وتقدر اليابان الجهود الدؤوبة التي بذلها السيد هايسوم خلال العامين الماضيين بصفته الممثل الخاص للأمين العام وتثني على إنجازاته.

سأبدأ، اليوم، بالجانب الثقافي. فحتى قبل يومين، كانت طوكيو تستضيف معرضا خاصا بعنوان ”كنوز دفينة من المتحف الوطني في كابل“. وكان من ضمن المعروضات ٢٣١ عملا فنيا قديما من أفغانستان، شاهدها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من زوار المتحف في فوكوكا وطوكيو. وأمام المتحف الوطني في كابل، هناك لوحة صغيرة تحمل رسالة: ”تحيا أمتنا بحياة ثقافتها“. وسمعت أن العديد من زوار المعرض الخاص في طوكيو قد أعجبوا بتلك الرسالة، متفكرين في تاريخ أفغانستان الطويل وآملين في تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد. ويمثل الحفاظ على التراث الثقافي الأفغاني واحدا من المجالات الرئيسية للمساعدة اليابانية المقدمة إلى أفغانستان. وتنفذ اليابان، منذ عام ٢٠٠٣، مشروعا بعنوان ”حماية المشهد الثقافي وبقايا وادي باميان الأثرية“، من خلال اتحاد صناديق اليابان/اليونسكو الاستئمانية لحماية التراث الثقافي العالمي.

إن أفغانستان ليست غنية بثقافتها فحسب، ولكن كذلك بمواردها الزراعية والمعدنية. غير أنه لم يتم الوصول إليها بالكامل أو الاستفادة منها بسبب عقبات مثل الشواغل الأمنية وعدم تطور الهياكل الأساسية. ومن المؤسف جداً أن الخسائر بين المدنيين في الربع الأول من عام ٢٠١٦ كانت أعلى ما سُجل منذ عام ٢٠٠٩. وبرامجنا للمساعدة في الميدان لا يمكن تنفيذها في نطاقها الكامل بسبب الحالة الأمنية الهشة في أفغانستان. وتفهم اليابان أن أفغانستان تواجه خطر التطرف العنيف. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية بالنسبة لأفغانستان تحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادي واجتماعي ونمو مستدام حتى تتمكن من التغلب على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ويجب ترجمة جميع الالتزامات التي تعهدت بها حكومة أفغانستان إلى عمل.

لقد قال السيد هايسوم في آذار/مارس، خلال مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة: ”ولا ريب أن صمود حكومة الوحدة الوطنية في عام ٢٠١٦ سيكون إنجازا لها“ (S/PV.7645، صفحة ٢). وبالفعل، فإن ٢٠١٦ سنة حاسمة بالنسبة لأفغانستان والمجتمع الدولي. وتنوي اليابان الإسهام في تحقيق نتائج ناجحة في مؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر، والذي سيكون معلما هاما للتنمية في أفغانستان. وتواصل الحكومة الأفغانية والجهات المانحة العمل صوب توطيد إطار أفغانستان الوطني للسلام والتنمية للمساعدة في كفالة نجاح مؤتمر بروكسل. ومن بين الأولويات الواردة في الإطار، نقدر تقديرا عاليا الزراعة والطاقة وتحسين الموصولية الاقتصادية. وبغية ضمان الشفافية والمساءلة في سياق المساعدة المقدمة، يحدونا الأمل في أن تؤخذ آراء الجهات المانحة بعين الاعتبار في الإطار.

لقد ازدهرت أفغانستان بوصفها ملتقى للحضارات منذ العصور القديمة. ونحن الآن نضع أفغانستان في قلب آسيا، والتي تدعو إلى التعاون الإقليمي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. واليابان عاقدة العزم، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، على مواصلة دعم سعي الحكومة الأفغانية من أجل السلام والرخاء وعلى المساهمة في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة.

في الختام، أعرب مرة أخرى عن خالص امتناني للسيد هايسوم على جهوده في ظل ظروف صعبة للغاية. وعلى وجه الخصوص، نجح السيد هايسوم في إنشاء قناة اتصال مع حكومة الوحدة الوطنية ودعم بقوة جهود الإصلاح في مجالات مثل

المساعدة الإنسانية وإصلاح النظام الانتخابي وتنسيق المساعدة الإنمائية ومكافحة الفساد. وأتمنى للسيد هايسوم كل التوفيق في مستقبله الوظيفي، وتعتزم اليابان مواصلة دعم أنشطة البعثة تحت قيادة الممثل الخاص الجديد للأمين العام كذلك.

السيد محمود (مصر): بداية، أتقدّم بجزيل الشكر للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته المفصلة والمفيدة وكذلك على جهوده الحثيثة خلال توليه مهام ولايته على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

وفي ضوء العلاقات الوطيدة والروابط الثقافية والتاريخية التي تجمع مصر بأفغانستان، والتأثيرات المتبادلة للأوضاع الأمنية واعتبارات الاستقرار في كل من آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإن مصر تساند على الدوام الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. كما تدعم سلطات أفغانستان في مساعيها السياسية والاجتماعية من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية والرخاء لكافة أفراد الشعب الأفغاني الشقيق.

كما نشدد على أن الاتجار بالمخدرات يشكل خطراً على الاستقرار والأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى برمتها. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية التنسيق الوثيق، إقليمياً ودولياً، مع السلطات الأفغانية في إطار جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات، التي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب باعتبار المخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك المنظمات الإقليمية ذات الصلة في مساعدة أفغانستان للتعامل مع هذه المعضلة التي تؤثر سلباً على جهود التنمية ومساعي إحلال السلام إقليمياً.

واستناداً إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2016/532) الذي نحن بصدده، وكذلك قرار الجمعية العامة ٧٧/٧٠ بشأن الوضع في أفغانستان الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقرار مجلس الأمن الأخير ٢٢٧٤ (٢٠١٦) في آذار/مارس الماضي، فمن الواضح أن المجتمع الدولي بأسره يستشعر الخطر بسبب تنامي تواجد تنظيم داعش داخل أفغانستان تحت مسمّى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. حيث تمكّن هذا التنظيم الإرهابي من الحفاظ على رقعته شرقي البلاد، وهو ما نراه ورماً سرطانياً ينبغي مكافحته ومحاربته واستئصاله أينما وجد في إطار الجهود الدولية المبذولة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي ذات السياق، تؤكد مصر استعدادها المستديم لتدريب عناصر من الجيش والشرطة الأفغانية من خلال عقد وتنظيم دورات متخصصة عالية المستوى في ضوء اهتمام مصر والتزامها التام بتحقيق الأمن والاستقرار في أرجاء أفغانستان عبر مساعدة الجيش الوطني الأفغاني الشقيق في حربه ضد التنظيمات الإرهابية المختلفة. وبالتالي، نأمل في العمل على تكريس برامج التعاون الثلاثي في هذا المجال الحيوي، بحيث تقوم الأطراف المانحة المستعدة بتوفير التمويل النسبي أو الكافي لتغطية تكاليف تلك الدورات المتخصصة ذات الأهمية القصوى بالتعاون مع الجانب المصري.

وتحرص مصر على تفعيل دورها البناء في إطار وضعيتها كدولة داعمة لعملية قلب آسيا/اسطنبول. أما على الصعيد الدولي، فنؤكّد على أهمية التناول المكثّف والفعّال للملف الأفغاني في إطار كافة المحافل ذات الصلة، وعلى رأسها المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، المقرر عقده يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في بروكسل.

وختاماً، تتابع مصر عن كثب الأوضاع الأمنية والسياسية في أفغانستان إيماناً منها بوحدة الهدف المنشود لتعزيز قدرة هذه الدولة الشقيقة التي عانت كثيراً على مدار العقود الماضية في التغلب على تحديات صعبة وصولاً إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في ربوع البلاد.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتحتموها لنا بعقد هذه الجلسة مرة أخرى لبحث الحالة في أفغانستان. في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم على التقرير (S/2016/532) الذي عرضه علينا من فوره، وأن أثني على عمله الرائع بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تظهر التطورات الأخيرة في أفغانستان استمرار المشاكل السياسية والأمنية والإنسانية، فضلاً عن غيرها، التي تواجه هذا البلد والتي تشكل مصدر قلق شديد. وفي الواقع، فإن الحالة في البلد، وللأسف، ما زالت تتسم بزيادة الاشتباكات المسلحة والاتجار بالمخدرات، وضعف الاقتصاد والانقسامات السياسية، ناهيك عن تدهور الحالة الإنسانية، التي تسهم جميعها في صعوبة تحقيق الاستقرار وعملية المصالحة الوطنية.

ولذا يجب أن يقال إنه على الرغم من الاجتماعات الهامة التي أجريت في إطار مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية والتقدم الكبير المحرز نحو التوصل إلى اتفاق مع الحزب الإسلامي قلب الدين، تظل الجهود المبذولة قاصرة بسبب مطالبة حركة طالبان بانسحاب القوات الدولية، والهجمات المتكررة أثناء هجوم الربيع وعمليات الانتقام عقب إعدام أعضاء تلك المجموعة. وتتفاقم الحالة داخلياً بفعل الانقسامات السياسية التي ذكرتها من فوري، وعلى الصعيد الإقليمي بفعل التوترات التي نشبت مؤخراً على الحدود بين أفغانستان وباكستان، والتي أدت إلى اشتباكات مسلحة فتاكة.

وعلى الرغم من هذه البيئة الأمنية الصعبة، فإن البعثة – وأنا أحيي جهودها مرة أخرى – بذلت ولحسن الحظ كل ما في وسعها لدعم عملية السلام والمصالحة للشعب الأفغاني. وفيما يتعلق بالشركاء الدوليين التقنيين والماليين والجهات المانحة الأخرى التي تواصل الاستثمار في استقرار البلد وأمن شعبها، فإننا نشجعها على مواصلة جهودها لدعم تعمير أفغانستان وتنميتها، ولكن أيضاً على مواصلة تقديم دعمها إلى الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استعادة السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدعم القيم المقدم من المجتمع الدولي ومختلف الشركاء الآخرين الناشطين في ذلك البلد. ونحث بقوة جميع الشركاء الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك بعد على أن يحذو حذوهم، لأن المساعدة التقنية والخبرة الفنية لا تزال ضرورية لضمان بناء قدرات الجيش الأفغاني لتمكينه من الاضطلاع بالمسؤولية عن أمن البلد من خلال منع تقدّم طالبان وكبح انتشار تنظيم الدولة الإسلامية.

ويجب أيضاً أن نشير إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه بفضل التعاون الإقليمي ونرحب به، ولا سيما من خلال عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين والتعاون من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان. ويجب تشجيع هذا التقدم، لا سيما في سياق مكافحة الإرهاب وبشكل خاص في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، التي تمثل تهديداً حقيقياً للمنطقة. ومن هذا المنطلق، يود وفد بلدي أن يدعو أفغانستان وباكستان رسمياً إلى مواصلة العمل معاً لإيجاد حل متفق عليه للمشكلة الصعبة المتعلقة بالأمن الإقليمي بصفة عامة ومشكلة حركة طالبان على وجه الخصوص.

ولا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، مثل الحالة السياسية والأمنية التي أشرنا إليها للتو، تشكلان

مصدرا للقلق. فهناك قرابة ١,٢ مليون من المشردين داخليا في أفغانستان، وفيها أيضا إحدى أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم. ووفقا للتقديرات الأخيرة، ثمة ٢,٦ مليون أفغاني يعيشون خارج بلدهم. يضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة التي لا يزال يتكبّدها السكان المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال. لذلك، يود وفد بلدي أن يكرر مناشدته البلدان المضيفة إبداء مزيد من المرونة في طريقة التعامل مع ملتمسي اللجوء من الأفغان.

وإذ نرحب ببعض المبادرات التي اتخذتها الحكومة بشأن حرية التعبير، ندعو جميع الأطراف الأفغانية إلى أن تكفل حماية وسائط الإعلام والصحافيين. وإذ يشيد وفد بلدي بشجاعة الحكومة الأفغانية التي عقدت العزم على مكافحة الفساد، يهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الخبرة في هذا المجال، تقديم الدعم اللازم إلى السلطات الأفغانية بغية مساعدتها في القضاء على هذه الآفة، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لأمن البلد واستقراره واقتصاده.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن كامل دعم وفد بلدي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن أذكّر بحقيقة أن الجمع بين الجهود الإقليمية والدولية، دعما لجميع الجهود التي تبذلها الأطراف الأفغانية، يظل أمرا حيويا من أجل تمكين البلد من التغلب بشكل دائم على التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي ما فتئت تواجهه طوال عقود عديدة.

لهذا السبب، يأمل وفد بلدي من مؤتمر بروكسل المقبل أن يكون بالإمكان إحراز تقدم صوب إعادة الإعمار الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في أفغانستان. كما نأمل أن يجري التوصل إلى حلول في القريب العاجل، لا سيما من حيث تحقيق توافق في الآراء على وجود بعثة الدعم الوطيد، وأن يتم أيضا إيجاد حلول دائمة تتعلق بتمويل القوات الأفغانية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الممكن تسوية المسائل المتصلة بعملية السلام ومكافحة الإرهاب.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية.

إن أفغانستان لا تزال تبدي قدرة كبيرة على مواجهة تحديات الأمن والحكم والتحديات الاقتصادية. ونحن ننوّه ونرحّب بالمكاسب التي تحققت في أفغانستان على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ونتشاطر جميعا الاهتمام بصون هذه المكاسب والبناء عليها. ونرى أن هناك مواضيع رئيسية ثلاثة ضرورية لمواصلة تطوير أفغانستان ألا وهي: الأمن، والمصالحة، والإصلاح.

أولا، في ما يتعلق بالأمن، لا يزال الصراع يسبب هذا العام خسائر كبيرة في صفوف السكان المدنيين بأعداد قياسية، مع وجود ثلث الضحايا تقريبا من الأطفال. ففي نيسان/أبريل، أفادت الأمم المتحدة عن وقوع نحو ٢٠٠٠ إصابة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، بزيادة قدرها ٢ في المائة مقارنة مع عدد إصابات المدنيين في عام ٢٠١٥. ويوم أمس بالتحديد، شهدنا الهجمات التي تواصل حركة طالبان والقوات المناوئة للحكومة شنّها في المناطق المأهولة بالسكان. كما لا نزال نشعر بقلق عميق حيال الأنشطة الإرهابية لشبكة حقاني، والقاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، فضلا عن التهديد الذي لا تزال الأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكله على السكان المدنيين.

وفي هذا الصدد، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تيسير الحوار الرفيع المستوى في أيار/مايو الماضي بشأن حماية المدنيين، حيث ضم ممثلين عن الحكومة الأفغانية، وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، واللجنة

الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، وبعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وأعاد جميع المشاركين تأكيد التزامهم بمنع وقوع الاصابات في صفوف المدنيين والتخفيف من وطأتها، وقامت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، والمديرية الوطنية للأمن، بغية تعزيز المساءلة والشفافية في مؤسسات الأمن الأفغانية.

ونحن ندرك أيضا أن القوات الأفغانية تقاتل بشجاعة للدفاع عن السكان المعرّضين للخطر، لا سيما في هلمند وفي أنحاء من بغلان وقندوز. وما من شك في أن القوات الأفغانية أصبحت أكثر قدرة ومهنية. وقد أظهرت الالتزام بالبقاء والقتال، وعندما تفقد السيطرة على بعض الأراضي، تعمل جاهدة لاستعادتها.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة أفغانستان وبعثة الدعم الوطيد. وسوف نبقي على ٩٨٠٠ جندي في أفغانستان خلال معظم هذه السنة، وعلى ٥٥٠٠ جندي بعد ذلك في عدد قليل من القواعد، بما فيها بغلان، وجلال أباد في الشرق، وقندهار في الجنوب. وسوف نواصل أيضا تقديم الدعم المالي للقوات الأفغانية. ونحن نشجع جميع المانحين الآخرين الذين يقدمون المساعدة إلى قوات الأمن الأفغانية على أن يحذوا حذونا.

ولقد طلبت أفغانستان إلى الجهات المانحة تجديد تمويلها للقوات الأفغانية على المستويات الحالية أو ما يقرب منها حتى عام ٢٠٢٠. ونحث المانحين على القيام بذلك في مؤتمر القمة التي تعقده منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو الشهر المقبل، أو قبله.

وبالانتقال إلى المصالحة، أطلقت أفغانستان وباكستان في كانون الثاني/يناير، وبدعم من الولايات المتحدة والصين، مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية، بغية تنسيق التعاون الرامي إلى بدء المحادثات المباشرة مع طالبان. وقد اجتمعت مجموعة التنسيق الرباعية خمس مرات منذ إنشائها في كانون الثاني/يناير، وأقرّت مبادئ رئيسية، ونقاطا مرجعية، وخارطة طريق، تشكل إطارا توجيهيا. وتلتزم المجموعة باستكشاف جميع السبل الآيلة إلى المجيء بحركة طالبان إلى طاولة المفاوضات. وينبغي للضربة الموجهة ضد الملا منصور أن تشكل دليلا واضحا لطالبان على أننا مستعدون لاتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يخططون لإلحاق الضرر المحتمل بأفراد الولايات المتحدة، والذين لا يزالون يعارضون تحقيق السلام. بيد أنها لا تشير إلى تغيير في السياسة العامة، ولا تنذر بمبادرة عسكرية جديدة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتشجيع عملية السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، ونحن ننظر إلى هذه العملية باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء الحرب. لا يوجد حل عسكري للصراع. ويجب على حركة طالبان أن تعلم أنّه ليس بمقدورها تحقيق أهدافها، بما في ذلك انسحاب القوات العسكرية الدولية، إلاّ من خلال عملية سلام تؤدي إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وأود الآن أن أتناول بعض النقاط عن الاصلاح. إن أمن أفغانستان يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار الاقتصادي والسياسي للأمة وبالتقدّم الذي تحرزه. ومن الأهمية بمكان التنويه ببعض التقدم الكبير، ولو غير المعلن إلى حد كبير، الذي أحرزته الحكومة الأفغانية. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجه أفغانستان، أستكملت الحكومة الأفغانية بنجاح في ١٣ نيسان/أبريل تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي لرصد الموظفين، وتلبية سلسلة من معايير التقدم لصندوق النقد الدولي صوب تحسين الإيرادات الحكومية، وتعزيز النظام المصرفي، وبناء سجل لمستقبل الترتيبات المالية لصندوق النقد

الدولي. ونحن نرحب بالمفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج جديد متواضع ذي معايير جديدة.

ونلاحظ أيضا أن الرئيس غني بصدد اتخاذ مبادرات من أجل اجتثاث الفساد. فهو يعمل لاسترداد الأصول التابعة لمصرف كابل، وإعادة فتح قضايا جنائية ضد أولئك الذين سرقوا هذه الأموال من الشعب الأفغاني. وقد عزل قضاة فاسدين وغيرهم من موظفي الدولة. ونحن، مع ذلك، ندرك جميعا أن مكافحة الفساد هي عملية طويلة الأمد. بيد أن الرئيس غني طلب أن نحاسبه على التزاماته، وذلك في مؤتمر قمة لندن لمكافحة الفساد الذي انعقد خلال الشهر الماضي. وإننا نثني على وعدَيه بإنشاء المجلس الأعلى للحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وإنشاء المركز القضائي لمكافحة الفساد، من بين خطوات أخرى.

وتحرز الحكومة الأفغانية تقدما ملموسا بشأن إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. فلقد تحقق بالفعل ١٥ من أصل ٣٩ هدفا شملها هذا الاطار، بما في ذلك الاستكمال الناجح لتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي المعني برصد الموظفين، وتقديم إقرارات بالذمة المالية من جانب كبار الموظفين.

إننا إذ نقترب من موعد انعقاد المؤتمر المعني بأفغانستان المقرر عقده في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر، نشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة الوفاء بالالتزامات المتبادلة المنصوص عليها في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، وإحراز تقدم بشأن إصلاح النظام الانتخابي، وإصلاح القطاع الخاص والمسائل المتصلة بالمرأة. وبطبيعة الحال، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع البعثة التي تعد رمزا لالتزام العالم نحو الشعب الأفغاني. ويجب أن تستمر البعثة في جهودها الهامة لمساعدة أفغانستان في الإدارة الحكومية والتنمية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، فضلا عن تنسيق المساعدة الإنسانية، ودعم الجهات المانحة، ودعم الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات ودعم عملية المصالحة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص هايسوم على جهوده الدؤوبة والرائعة. إن الولايات المتحدة ممتنة له حقا لما قدمه من خدمات، ونحن نعرف أن البعثة ستواصل عملها للبناء على الأسس المتينة التي أرساها. نتمنى له التوفيق في التحديات الجديدة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية. إنه يذكرنا بطائفة معقدة من التحديات التي تواجه أفغانستان. ونشكره أيضا على التزامه بإحلال السلام في أفغانستان، ونتمنى له التوفيق في مهمته المقبلة التي لا تقل صعوبة. ونحن نتطلع إلى استمرار علاقة مجلس الأمن الممتازة مع خلفه.

بعد ٤٠ عاما تقريبا على ثورة العشرين من شهر ساور الأفغاني، وبعد مرور ٢٠ عاما على سقوط كابول في أيدي طالبان وانقضاء ١٥ عاما على التدخل بقيادة الولايات المتحدة الذي أعقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، يبدو أن السلام المستدام في أفغانستان لا يزال يراوغنا كما كان عليه الحال دائما. وما انفكت حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة.

يحدد تقرير الأمين العام (S/2016/532) عددا من المجالات التي أُحرز فيها تقدم متواضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التخطيط المالي والتعيينات السياسية. ونرحب بتأكيد التعيينين هذا الأسبوع لشغل منصبي وزير الدفاع الوطني، والمدير العام لمديرية الأمن الوطني، وهما المنصبان الهامان الشاغران اللذان يتعين ملؤهما في الحكومة الأفغانية. ونرحب أيضا بملء آخر منصب شاغر في المحكمة العليا الأفغانية، ونقر ونرحب باستمرار تصميم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وزيادة احترافيتها.

ومهما يكن من أمر، فإن ذلك التقدم قد تلاشى أمام الخسائر البشرية الهائلة التي لا يزال يتسبب بها النزاع. وشهدت الأشهر الثلاثة الماضية زيادة في تواتر الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الحوادث الأشد فتكا التي وقعت في كابل منذ انتهاء حكم طالبان قبل ١٥ عاما، فضلا عن عمليات قتل الموظفين الحكوميين وأعضاء السلك القضائي. إن الهجمات المنفصلة التي وقعت أمس وأدت إلى مقتل ٣٠ شخصا آخرين، معظمهم من المدنيين، تؤكد تصميم حركة طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة على الاستمرار في هذا المسار الدموي. ومن الصعب أن تؤخذ على محمل الجد مزاعم طالبان بأنها حكومة بديلة عندما تظهر هذه اللامبالاة بحياة الأفغان العاديين الذين يعرضون أنفسهم للخطر في الجهد الدولي لمساعدة أفغانستان.

كذلك من المخيب جدا للآمال أن نلاحظ أنه لم يتحقق أي تقدم خلال هذه الفترة في عملية السلام والمصالحة أو في تحقيق التعاون الإقليمي اللازم للتصدي بفعالية للتهديدات الخطيرة التي تواجه المنطقة. لا يزال يتعين على حكومة الوحدة الوطنية تحقيق منجزات كبيرة وحيوية. فالنمو الاقتصادي لا يزال متدنيا، مع تضاءل الآمال في تحقيق أي تحسن في الأجل القصير، ولا تزال الهجرة إلى الخارج مستمرة.

كل ذلك قد يبدو أنه يمثل عائدا هزيلا على الموارد الهائلة التي تدفقت إلى مجالي الأمن وإعادة الإعمار في أفغانستان طيلة العقد الماضي. ومع ذلك، من الواضح جدا من تاريخ الماضي أنه مع انعدام الدعم الدولي المستمر، سوف تواجه أفغانستان مرة أخرى خطر الانزلاق إلى الفوضى. وسواء رضينا أم أبينا، فإن حكومة وشعب أفغانستان بحاجة إلى دعمنا المستمر.

المؤتمران المقرر عقدهما في وقت لاحق من هذا العام في وارسو وبروكسل سوف يوفران فرصا هامة للمجتمع الدولي لكي يقيم ما هو مطلوب وما يمكن تقديمه. وفي الوقت نفسه، سيتوقع المجتمع الدولي مقابل ذلك نتائج واضحة من الحكومة الأفغانية. ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية والجهات الفاعلة الإقليمية أن تتحلى بالشجاعة الكافية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تقدم مستدام في التصدي للتحديات التي تواجهها في طائفة واسعة من المجالات الحرجة المغلقة. ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية أن توفر القيادة المتماسكة والفعّالة التي تمس حاجة شعبها إليها. ونؤيد دعوة الممثل الخاص السيد هايسوم للحكومة بشأن اعتماد نهج تعاوني واسع النطاق في الحوار السياسي الجاري. وبالمثل، نحض القادة الإقليميين على تنحية خلافاتهم جانبا في سعيهم نحو تحقيق المصالح المشتركة في مكافحة الإرهاب وفي معالجة الظروف التي تولد التطرف وعدم الاستقرار على حساب أمن المنطقة بأسرها.

إن إستئناف عملية السلام والمصالحة تمثلان تحديا كبيرا آخر. وندرك صعوبة تحقيق ذلك في الأجل القصير. ولكن لا يوجد طرق التفافية على الحقيقة القائلة بأن بلوغ أفغانستان مستدامة وسلمية في نهاية المطاف يتوقف على تحقيق بعض أشكال المصالحة بين الدولة الأفغانية وبعض عناصر المعارضة المسلحة. وبوصفنا أعضاء في المجلس، يتعين علينا أيضا أن ننظر في الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها دعما لعملية السلام والمصالحة.

ما زالت نيوزيلندا تؤمن بأن نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) يمكن أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد، وأن الجزاءات يمكن، بل وينبغي لها، أن تستخدم على نحو أنجع لدعم التقدم المحرز على أرض الواقع. ويشمل ذلك التدابير الهادفة إلى الحد من قدرة طالبان على السعي إلى حل عسكري. ومن الأمثلة على ذلك اتخاذ مزيد من الخطوات لتقييد الحصول على الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومكوناتها. وثمة عامل آخر ألا هو إيجاد حوافز للمشاركة المجدية في عملية السلام والمصالحة. إن المشاركة المنتظمة والمجدية بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠٠١) وأصحاب

المصلحة الرئيسيين أمر هام لضمان أن يكمل نظام الجزاءات جهودا أوسع. ونحن لا نزال ملتزمين بالقيام بدورنا في هذا الصدد خلال الفترة المتبقية لنا في رئاسة اللجنة.

إن أحد الإجراءات الفورية التي بوسع لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أن تتخذها يتمثل في كفالة الإبقاء على قوائم مستكملة، ولا سيما لمواكبة التغيرات في قيادة حركة طالبان. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن الزعيم الجديد لطالبان وزعيم ”حركة طالبان في باكستان“ غير مدرجين حاليا في القائمة. يجب معالجة هذه الحالة الشاذة في أقرب وقت ممكن.

نستفيد جميعا من بلوغ أفغانستان مستقرة وسلمية، ولا تقل عنا استفادة أفغانستان ذاتها وجيرانها المباشرين. وستواصل نيوزيلندا تقديم دعمها إلى أفغانستان ودعم العمل الذي يقوم به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان توفر المؤسسات السياسية والأمنية في أفغانستان لتحقيق التقدم. ونتطلع إلى تقييم التقدم المحرز في أيلول/سبتمبر.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومتي أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص هايسوم على الطريقة التي اضطلع بها بمهمته التي أعتقد أنها كانت مهمة صعبة للغاية، وهي مهمة قام بها بحماس والتزام على حد سواء. وباسم حكومتي، أضيف إلى ما قال آخرون، وأشكره شكرا جزيلا حقا.

كما سمعنا في الإحاطة الإعلامية اليوم، لا تزال أفغانستان تواجه طريقا يعج بالأشواك. وإنها إذ تعمل في ظل طائفة من مختلف التحديات، تذكرنا أحدث الأرقام للخسائر في صفوف المدنيين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالتكلفة البشرية المستمرة. وقد تحدث آخرون عن بعض الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة. ولكن إذا ألقينا نظرة على الماضي، لوجدنا أنه قتل أو أُصيب بجراح بليغة ما يقرب من ٥٩,٠٠٠ من المدنيين منذ بدأت البعثة بتسجيل تلك الحوادث. وكانت الأغلبية الكبيرة من تلك الإصابات على أيدي الجماعات المناهضة للحكومة. تسعة وخمسون ألف شخص يمثل ثمنا باهظا. إنه ثمن يُدفع في بدخشان وفي كابل، في أعقاب هجمات الأمس. أقدم تعازي حكومتي لجميع الذين فقدوا أرواحهم أو الذين أصيبوا في هذه الهجمات المشينة، بمن فيهم العاملون في السفارة الكندية. وآمل من السفير الكندي أن ينقل ذلك إلى حكومته بالنيابة عنا.

من الواضح أن مهمتنا لم تُنجز بعد. ومن الواضح أن دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي لا يزال حيويا بالنسبة لأفغانستان. إن العمل الجماعي الذي نقوم به يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على حياة الشعب الأفغاني. وعلينا أن نظهر بأننا نقف إلى جانب أفغانستان في الشهور والسنوات القادمة. وأرى ثلاثة مجالات يمكننا فيها القيام بذلك.

أولا، فيما يتعلق بمسألة الأمن، فإن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تعمل لوحدها هذه السنة على نحو يبعث على الإعجاب. فقد قامت بصد هجوم الربيع الذي شنه تنظيم طالبان، وقامت بدحر تنظيم داعش وهو يحاول التوسع. ولكن المهمة التي أمامها هائلة، واستقرار أفغانستان في الأجل الطويل يتوقف على نجاحها. لذلك، لا يمكننا أن نتكلم عن التزاماتنا بدعم قوات الأمن الأفغانية، بل علينا أن نبرهن على ذلك أيضا. إن قمة حلف ناتو التي ستعقد في وارسو في تموز/يوليه ستتيح فرصة للدول لإظهار ذلك التصميم.

وتعتزم المملكة المتحدة تقديم ١٠٠ مليون دولار سنويا إلى القوات الوطنية الأفغانية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، يواصل ٤٥٠ جنديا من جنود المملكة المتحدة تقديم الدعم العسكري والتدريب كجزء من بعثة

الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ويشمل ذلك تقديم المساعدة إلى أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني، حيث تم تدريب ١ ٣٠٠ من الضباط الخريجين، مع زيادة عدد الضابطات أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، أود أن أضم صوتي إلى صوت إسبانيا في القول أنه يسعدني أننا ندرج أفغانستان معا في برنامج عملنا المشترك بشأن المرأة والسلام والأمن. وأدعو أعضاء المجتمع الدولي الآخرين إلى إظهار دعمهم، ليس من خلال أقوالهم داخل القاعة، بل من خلال الأفعال والالتزامات المالية خارجها.

نقطتي الثانية تتعلق بالتنمية. إن التنمية والأمن أمران يعزز أحدهما الآخر. ونحن لسنا بحاجة معا إلى بناء أفغانستان المستقرة والقادرة على التكيُّف فحسب، ولكن أيضا المعتمدة على الذات والتي تحقق الرخاء. والاستمرار في تقديم المساعدات الإنمائية سيكون أمرا هاما للغاية بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أيضا أن لا نرى أي نقص في المساعدة هذه السنة، ولا سيما بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد الأفغاني. ونحن نتطلع إلى ذهاب المجتمع الدولي إلى بروكسل هذا العام، وهو على استعداد لتقديم التزام مالي طويل الأجل إلى أفغانستان. ونحن نتطلع أيضا إلى تبيان حكومة أفغانستان للتقدم الذي أحرزته حتى الآن وتحدد أولوياتها للسنوات القادمة، بما في ذلك ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والتصدي للفساد.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أنه، إذا أردنا أن يترسخ الأمن والتنمية في أفغانستان، فإن هناك حاجة إلى الاستقرار السياسي. ولهذا السبب تؤيد المملكة المتحدة حكومة الوحدة الوطنية في التصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان بصورة مباشرة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أفضل فرصة للتوصل إلى السلام عن طريق التفاوض، تبدأ باستقرار حكومة الوحدة الوطنية، وفعالية القوات الوطنية، والدعم المقدم من جيران أفغانستان. ولذلك فإن من المهم جدا أن تعمل حكومتا أفغانستان وباكستان، في سبيل تعزيز علاقة أقوى. وهذا ليس فقط من أجل وقف التصعيد في الحوادث مثل تلك التي حصلت الأسبوع الماضي في معبر طورخام الحدودي، بل أيضا من أجل التصدي للتهديد المشترك الأكبر المتمثل في التطرف العنيف. وأعتقد اعتقادا راسخا أن المصالح الطويلة الأجل لكل من أفغانستان وباكستان متوائمة. ويتوقف نجاحهما جزئيا على مدى إدراك كلا البلدين لذلك.

أود أن أختتم كلامي بهذه الفكرة الأخيرة: لا تزال أفغانستان تواجه تحديات أمنية وإنمائية وسياسية خطيرة. ومن خلال مؤتمري القمة في بروكسل ووارسو، وعن طريق المجلس، لدينا فرصة حقيقية كي نبين لحكومة الوحدة الوطنية ولشعب أفغانستان أنهما لا يواجهان هذه التحديات بمفردهما. ونحن بحاجة إلى تقوية الجيش، ومواصلة دعم الاقتصاد والاستمرار في بناء الدعم الدولي والإقليمي. وفي هذا السياق، يمكننا أن نساعد في ضمان أن يتحول عام ٢٠١٦ حقا – على حد قول سفير أفغانستان – من عام البقاء إلى عام توطيد المكاسب.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الفصلي (S /2016/532) للأمين العام عن الحالة في أفغانستان. ونعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للعمل الذي قام به السيد هايسوم ولإسهامه، مع السلطات والشعب في أفغانستان، في مواجهة التحديات الكبيرة من أجل تحقيق السلام والحياة الأفضل. ونثني على عمل البعثة في الاضطلاع بولايتها في ظروف بالغة الصعوبة، وفي وقت تكافح فيه أفغانستان من أجل إنشاء مجتمع يقوم على القيم الأساسية للسلام وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وتتيح لنا هذه المناقشة فرصة لتقييم الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان، فضلا عن أحدث التطورات الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان. والحالة العامة في البلد، كما يصورها تقرير الأمين العام، لا تزال تثير بالغ القلق. ففي الأشهر الثلاثة الماضية، استمرت الحكومة الأفغانية في مواجهة تحديات سياسية وأمنية واقتصادية. ومع ذلك، وبالرغم من الحالة المؤلمة، فقد تم إحراز تقدم هام في السنوات العشر الماضية، كما أكد السيد هايسوم. وعلى الأفغان والمجتمع الدولي أن يفعلا كل ما في وسعهما لضمان تفادي زوال المكاسب التي تحققت. ويؤسفنا أن الجهد الأولي لمجموعة التنسيق الرباعية في جهودها الرامية إلى تيسير التوصل إلى تسوية سلمية للصراع عن طريق الحوار بين الحكومة وحركة الطالبان، لم يحقق النتائج المرجوة.

وكما هو الحال في الفترة السابقة، ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة، وقد تميزت بالاشتباكات المسلحة المكثفة والمستمرة في مختلف مناطق البلد، والهجمات الإرهابية التي ترتكبها حركة طالبان والتي تركت آثارا مدمرة على السكان المدنيين. وقد أحطنا علما مع الجزع، بأنه تم توثيق أكثر من ٩٠٠ ١ ضحية من الضحايا المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعُزيت ٦٠ في المائة من الوفيات إلى عناصر غير حكومية. إن القتل العشوائي للمدنيين يستحق إدانة شديدة، ونحث جميع أطراف الصراع إلى احترام التزاماتها واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال وضع حد للهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

إن الاشتباكات المسلحة المستمرة وواسعة الانتشار والانخفاض الشديد في النمو الاقتصادي، يولدان حالة إنسانية هشة تتسم بتزايد أعداد الأشخاص المشردين داخليا والمهاجرين والأعداد الكبيرة من الأفغان الموجودين بالفعل في أوروبا. ومن ناحية أخرى، ما زال وصول المساعدات الإنسانية يشكل مسألة مثيرة للقلق. والحوادث المتعلقة بالعاملين في المجال الإنساني آخذة في الازدياد، في حين أن التمويل الإنساني للغذاء والتغذية والرعاية الصحية والبرامج اللاجئين ليس كافيا لتلبية هذه الاحتياجات الإنسانية الهائلة.

وقد أظهرت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية زيادة في المرونة على الرغم من الضغوط التي يواجهونها، بما في ذلك ارتفاع معدلات التناقص والإصابات، مما يضع تحديات كبيرة لاستدامة القوات، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

ومن المعروف أن الاستقرار الطويل الأجل والازدهار في أفغانستان يعتمد على تحقيق المصالحة الوطنية، ويستند إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون الإقليمي والدولي والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر.

وتواصل أفغانستان اتصالاتها الإقليمية مع التركيز على الملفين الاقتصادي والأمني. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدا التعاون الإقليمي أنه أكثر التطورات إيجابية في أفغانستان وحولها. إن الاتفاق المبرم بين الرئيس الأفغاني غني والرئيس الإيراني روحاني ورئيس وزراء الهند مودي على أساليب النقل، والعبور فيما بين البلدان الثلاثة وتيسير التجارة العابرة فيما بينها، وإشراك بلدان المنطقة في عملية مماثلة لعملية عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان بوصفها منهاجا للتعاون الإقليمي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وغيرها من التطورات هي جديرة بالترحيب، وكذلك المشاورات التي عقدتها في كابل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مع المسؤولين الحكوميين بشأن الخطط الرامية إلى وضع هيكل استراتيجية إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية الرامية إلى تطوير العلاقات مع الشركاء الإقليميين في البلدان المجاورة في

مكافحة الإرهاب والسعي إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع الذي ما فتئت غارقة به لفترة طويلة جدا.

ونحيط علما على نحو جيد بتصميم السلطات الأفغانية والمؤسسات على اعتماد سياسات وممارسات أكثر صرامة وترجمتها إلى إجراءات ترمي إلى بناء ثقة السكان. لقد بدأ جدول الأعمال المتعلق بإصلاح الحكومة الأفغاني يُحدث أثرا مجديا على حياة الأفغان. إن مكافحة الفساد هي إحدى السمات الرئيسية للخطة. ونحن نرحب بإنشاء المجلس الأعلى المعني بالحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد،، الذي صدر مرسوم رئاسي به، للإشراف على صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والبيانات الرئاسية التي تبين التدابير الرامية إلى تكثيف حملة مكافحة الفساد.

وفي الختام، فإننا ندرك أن التحديات التي تواجهها أفغانستان هائلة. ونشارك الأمين العام في الثناء على التزام أفغانستان، جنبا إلى جنب مع الصين وباكستان والولايات المتحدة، في سياق مجموعة التنسيق الرباعية من أجل التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض بين الحكومة وحركة الطالبان كي يتم تحقيق السلام المستدام للشعب الأفغاني.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في أفغانستان وعلى أعماله الجريئة بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد استمعنا باهتمام للممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد محمود سيكل.

وعلى مدى سنوات عديدة، لا تزال التطورات في الحالة الأمنية في أفغانستان مصدر قلقنا البالغ. وللأسف، فإن الحالة تسير من سيئ إلى أسوأ. ونخشى أن تواصل المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية هذا العام جهودهما للاستيلاء على المدن الهامة من الناحية الاستراتيجية والسيطرة على مساحات واسعة من أرض البلد. فحركة طالبان، بعد أن أعلنت بدء هجومها للربيع، تقوم بصورة منتظمة بتنفيذ هجمات على أهداف بارزة في شتى أنحاء أفغانستان، ومعظمها على السكان المدنيين. وتشكل سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٢٠ حزيران/يونيه في أجزاء مختلفة من البلد دليلا آخر على هذه الحقيقة. وأود أن أطلب من السفير سيكل أن ينقل تعازينا إلى حكومة أفغانستان وشعبها.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة حيال زيادة عدد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومحاولات تلك الجماعة لاستيعاب جماعات المعارضة المسلحة الأخرى، وبشكل رئيسي في شمال أفغانستان. ونأمل في المستقبل أن تولي قيادة بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد ياماموتو، اهتماما دقيقا لهذه الظاهرة الخطيرة.

ونؤيد النهج الذي تتخذه الحكومة نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد لدعم التقدم المحرز في عملية المفاوضات، بما في ذلك بالتحلي بالمرونة إزاء إمكانية تخفيف الجزاءات التي فرضتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بشأن حركة طالبان، إذا كان ذلك لا يتعارض مع المصالح الوطنية لأفغانستان.

ونرحب بتعيين الشخصية الدينية الرئيسية في البلد، السيد جيلاني، رئيسا للمجلس الأعلى للسلام. ونأمل، مع مشاركته، أن تمنح عملية المصالحة الوطنية دينامية متجددة.

ونحيط علما باعتزام الحكومة الأفغانية إجراء حوار مع المعارضة المسلحة. وندعم أية جهود تبذل في ذلك الصدد، ولكننا مقتنعون بأن المصالحة الوطنية لن تكون دائمة إلا حينما تتخذ طابعا وطنيا حقيقيا.

ويعني التحدي الرئيسي فيما يتعلق بتحقيق المصالحة إشراك حركة طالبان في محادثات السلام، ولكن ذلك لم يتحقق بعد. ويلزم مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية تنظيم محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة الطالبان، بالرغم من أن القرارات الهامة التي اتخذت بالفعل لم تؤد، على ما يبدو، إلى أي نتائج هامة. ونناشد المعارضة المسلحة الارتقاء إلى مستوى مسؤولية الدولة من أجل مصير أفغانستان وشعبها، وإنهاء أنشطتها العسكرية، والكف عن أعمالها الانتقامية وأعمال الإرهاب والدخول في حوار موضوعي هام مع السلطات الشرعية للبلد.

إن روسيا على استعداد لإقامة تعاون بناء مع القيادة الأفغانية بغية دعم الاستقرار واتخاذ طريق مستقل إلى الأمام لأفغانستان، لكي يتسنى للبلد أن يكون خاليا من الإرهاب وتهديد المخدرات.

ونحيط علما بتزايد فهم العالم لأهمية البعد الإقليمي لتسوية النزاع في أفغانستان، فضلا عن ازدياد عدد المنابر الإقليمية التي تركز على المسائل الأفغانية. ونرى أن من الأهمية بمكان، في سياق تلك الأنشطة، أن يضطلع أصحاب المصلحة الإقليميون أنفسهم بدور حاسم. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي للجهود الرامية إلى دعم أفغانستان أن تبذل بشكل رئيسي باستخدام الهياكل التي أثبتت قيمتها، على سبيل المثال، أولا وقبل كل شيء، منظمة شنغهاي للتعاون، التي يشمل أصحاب المصلحة فيها أو المراقبين أو الشركاء من الناحية العملية جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك أفغانستان. ونرحب بطلب أفغانستان الرسمي لأن تصبح عضوا في منظمة شنغهاي للتعاون. ونؤيد بفعالية الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية، وأشار إليها السفير سيكال، لإقامة التعاون الاقتصادي والتكامل مع الجيران الإقليميين.

ونرى إمكانات كبيرة في تعزيز مكافحة الإرهاب والتعاون على مكافحة المخدرات بين أفغانستان ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومع ذلك، وفي هذا الصدد، يجب أن نقول إن بعثة الدعم الوطيد الجديدة لم تحقق بعد أهدافها المعلنة. فقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي تكافح ببسالة التهديدات الإرهابية، تعاني خسائر كبيرة إذ تواجه المعارضة، فضلا عن كونها تواجه صعوبات خطيرة في دحرها بفعالية لهجمات المعارضة. ونحيط علما بقرار حكومة الولايات المتحدة وقف سحبها للقوات الأمريكية من أفغانستان، الأمر الذي يعكس اعترافا بأن المشكلة الأمنية لم يتم حلها بعد.

ويجب ألا ننسى أن روسيا صوتت مؤيدة للقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، بشأن إطلاق عملية الدعم الوطيد، استنادا إلى الاعتقاد بأن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) سترفع تقارير إلى مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان في سياق تلك العملية. وتتحمل الناتو والولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية خاصة عن تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وكفالة فعاليتها في مجال توفير الأمن في أفغانستان. وأحد مجالات العمل الأخرى هو التأكد من ألا يأتي أي تهديد لبلدان الطرف الثالث من الأرض الأفغانية. ومع ذلك، فإن الحالة في هذا المجال – وأقول هذا بصورة مباشرة – تنذر بالخطر. ومن الأمثلة على ذلك الحالة في المقاطعات الشمالية من أفغانستان، حيث هناك وجود متزايد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وزيادة في أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية.

وتشكل مشكلة المخدرات تهديدا خطيرا للاستقرار في أفغانستان نفسها ولجيرانها في المنطقة والعالم بأسره. وبالإضافة إلى الضرر المباشر الذي يسببه إنتاج المخدرات، فإنه يوفر قدرا كبيرا وحاسما من الدعم المالي للإرهاب. وفي ذلك السياق، نرى أن من الضروري زيادة الجهود التي يبذلها

المجتمع الدولي بغية مكافحة الاتجار بالمخدرات من الأرض الأفغانية. ولا تساورنا أية أوهام إزاء إحصاءات عام ٢٠١٥ التي تبين حدوث انخفاض كبير في إنتاج الأفيون في أفغانستان. ونشعر بالقلق حيال التوقعات بحدوث زيادة كبيرة في حصاد الخشخاش هذا العام.

إن العامل الرئيسي لتحسين استقرار الحالة في أفغانستان بناء القدرات العسكرية لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي ينبغي من تلقاء نفسها أن تكون قادرة على كفالة السلام والاستقرار في بلدها. وفي شباط/فبراير، قدمت روسيا الإيصال المجاني للأسلحة والذخائر لتلبية احتياجات قوات الأمن الأفغانية. وسنواصل مساعدة كابل في تدريب أفراد هياكل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من خلال الخدمات الروسية ذات الصلة، ولا سيما لأن بلدينا يتمتعان تاريخيا بمستوى عال من التعاون والمساعدة المتبادلة في هذه المجالات. وسنواصل ذلك العمل على المستوى الثنائي ومن خلال التعاون مع الشركاء الدوليين على السواء، بالرغم من الاختلافات في النهج الذي تتخذه الولايات المتحدة والناتو والعديد من البلدان الغربية في تنفيذها، بالترافق مع الاتحاد الروسي، لمشاريع مشتركة لدعم أفغانستان.

تظل مهمة توحيد جهود الأطراف الفاعلة الخارجية الرئيسية تشكل الشرط المسبق الأساسي لحل المشاكل الرئيسية في أفغانستان. وينبغي التخلص فورا من التنافس على مناطق النفوذ، كما ينبغي أن يتوقف فورا التدخل في الشؤون الداخلية. وعلينا أن نوحد جهودنا لكفالة تحقيق المصالحة الوطنية في البلد، وأن نقضي على مشكلة الإرهاب وأن نساعد أفغانستان في العودة إلى مسار التنمية المستدامة. ونشدد بشكل خاص على أنه لا يمكن إيجاد حل للحالة إلا من خلال علاقات حسن الجوار والتعاون الدولي والإقليمي المفتوح والتعاون مع الحكومة الشرعية في أفغانستان، مع احترام سيادة الدولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم ،سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية والسفير سيكال، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

وتدين الصين بشدة الهجمات الإرهابية المتعددة التي وقعت في أفغانستان في ٢٠ حزيران/يونيه. ونعرب عن مواساتنا لأسر الضحايا، فضلا عن تقديم خالص تعازينا لحكومة أفغانستان وشعبها.

بصفة عامة، أدت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مؤخرا مهامها بفعالية وبذلت جهودا كبيرة لتطوير اقتصادها وتعزيز المصالحة وتأمين الاستقرار. ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات قائمة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وهناك حاجة إلى وحدة جميع الطوائف الأفغانية، فضلا عن استمرار اهتمام المجتمع الدولي ودعمه ومساعدته. وأود أن أؤكد على النقاط الاربع التالية.

أولا، يشكل تحسن الحالة الأمنية أساس الاستقرار الأفغاني. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت الحالة الأمنية في أفغانستان سوءا. فقد تصاعدت الاشتباكات المسلحة الداخلية، مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين. ويغتنم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وغيرهما من القوى الإرهابية الفرصة لتعزيز وجودها في أفغانستان، مما يهدد بشكل خطير استقرار أفغانستان وسلامتها. وينبغي للمجتمع الدولي دعم قدرة أفغانستان على الدغاع عن نفسها ومكافحة الإرهاب من خلال زيادة مساعدته إلى البلد في القطاع الأمني، وذلك لمنع انتكاس الحالة الأمنية. ونأمل أن تكثف الأمم المتحدة من تقييمهاللحالة الأمنية في أفغانستان؛

وتعزيز التعاون بين أفغانستان وبلدان المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم العابرة للحدود الوطنية؛ والقيام بصورة مشتركة بتهيئة الظروف المفضية إلى تحسين الحالة الأمنية في أفغانستان.

ثانيا، يشكل تعزيز المصالحة الوطنية سبيلا أساسيا للتوصل إلى حل بشأن مسألة أفغانستان. وترحب الصين باتفاق السلام الذي وقعته مؤخرا الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي في أفغانستان. ونأمل أن يشكل مثالا يحتذى في عملية المصالحة الوطنية الأفغانية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي ممارسة تأثير إيجابي على الأطراف المعنية، وتقديم الدعم الكامل لعملية مصالحة شاملة للجميع يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ويجب أن تضع الأطراف الأفغانية المعنية مصالح الأمة والشعب فوق كل اعتبار آخر وأن تستأنف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، يشكل تعزيز الحوكمة ضمانة هامة للتنمية الأفغانية. وفي التحليل النهائي، يجب أن يتولى الشعب الأفغاني نفسه إدارة الشؤون الأفغانية. وفي ضوء الاستراتيجية الإنمائية لأفغانستان واحتياجاتها المحددة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة المحددة الأهداف إلى الحكومة الأفغانية في صورة موارد لحكم البلد ولتوطيد نتائج جهودها لبناء الدولة. وبغية تعزيز الاستقرار الوطني وتحقيق التنمية والازدهار، ينبغي لجميع الطوائف الأفغانية تعزيز وحدتها والالتزام بحل خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات.

رابعا، يمثل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرطا ضروريا لتحقيق الرخاء والاستقرار في أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي زيادة المساعدة التي يقدمها إلى أفغانستان؛ ودعم جهود الحكومة الأفغانية الرامية لوقف التراجع الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أفغانستان، وتشجيع ودعم الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى الاستفادة التامة من مزايا مواردها وموقعها وتعزيز التعاون مع أفغانستان في مجالات البنية التحتية والتجارة والاستثمار وتدريب الموارد البشرية وتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة لأفغانستان، على نحو يصب في المصلحة المشتركة لجميع البلدان، بحيث يمكن إدماج أفغانستان في تنمية إقليمية قوية.

إن القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) يدعو جميع الأطراف إلى المشاركة بنشاط في مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ وباقي المبادرات المتخذة في مجال التعاون الاقتصادي. ونأمل أن تمتثل جميع الأطراف للقرار وأن تشارك بنشاط في جهود الربط والاتصالات والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. إن الصين وأفغانستان جارتان صديقتان. وتأمل الصين أن تحقق أفغانستان السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. وقد زار السيد عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان، الصين. ووقعت الصين وأفغانستان وثائق هامة متعددة بشأن التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والربط والاتصالات وغيرها من المجالات.

وتؤيد الصين تأييدا قويا الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان، وستواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز قدراتها الأمنية.

كما تؤيد الصين بقوة عملية السلام والمصالحة الأفغانية، وهي على استعداد لمواصلة القيام بدور نشط في آلية مجموعة التنسيق الرباعية من أجل المساعدة على تعزيز المصالحة الأفغانية.

وتؤيد الصين بشدة اندماج أفغانستان في جهود التعاون الإقليمي. وسننكيف مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ في لتتلاءم مع لاستراتيجية الوطنية الأفغانية المتعلقة بالعملية الانتقالية والتنمية وسنواصل الإسهام في تحقيق أفغانستان للسلام والتنمية المستدامين في وقت مبكر.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطته الإعلامية الشاملة، والسفير سيكال على بيانه. إننا نقدر الأفكار الثاقبة للممثل الخاص هايسوم المتعلقة بضخامة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها أفغانستان وجهوده الدؤوبة والمستمرة للعمل مع الشركاء الأفغان من أجل تحقيق السلام.

ونؤيد الالتزام الثابت للحكومة الأفغانية والجهود الجارية الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الدائم، كما أكد السفير سيكال بحق. لكن، ورغم إشادتنا ببذل الحكومة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لأقصى جهودها، فإن من المثير للقلق ما يبدو من سيطرة حركة طالبان على أراض جديدة ونشرها الخوف في صفوف السكان الضعفاء الذين طالت معاناتهم. وبالأمس، تعطي سلسلة الهجمات المروعة، التي تبنت طالبان المسؤولية عنها، مثالا على استمرار الهمجية. ومن هذا المنطلق، يسرنا اتفاق المجلس بسرعة على إدانة الهجمات والإعراب عن التضامن مع شعب وحكومة أفغانستان وكذلك مع شعبي وحكومتي نيبال والهند. ونظل مقتنعين بضرورة استمرار التصدي لحركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة العاملة في أفغانستان بطريقة شاملة. وفي هذا السياق، يتعين تكثيف الجهود الجارية الرامية إلى كسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني من أجل حرمان حركة طالبان من قاعدة دعمها.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى التي تريد أن ترى تمتع أفغانستان بالسلام والاستقرار والازدهار، تأمل ماليزيا في أن تتمكن مجموعة التنسيق الرباعية المعنية بعملية السلام والمصالحة في أفغانستان من عقد محادثات سلام مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان.

وللأسف، نظرا لاستمرار تعنت طالبان، فإن هذه الآمال تظل غير قابلة للتحقيق. ويبدو أن مقتل أحد زعماء طالبان الرئيسيين، الملا أختر منصور، حسب بعض المحللين، سيعقد الجهود التي يبذلها الفريق في هذا الصدد. وفي ضوء هذا التطور، لا يلزم التأكيد على أن إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق السلام والاستقرار لا يمكن أن يتم إلا من خلال تسوية سياسية سلمية بين الأطراف. فلنأمل أن يواصل أعضاء مجموعة التنسيق الرباعية استكشاف جميع السبل والسعي نحوها لتيسير محادثات مباشرة مبكرة بين الحكومة وحركة الطالبان. ويسر ماليزيا، في ذلك الصدد، أن تشيد بالتزام الحكومة الأفغانية الراسخ بتنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. إن مشاركة الحكومة الأفغانية القوية وتعاونها مع الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول، أمر مشجع.

وسيعمل مؤتمر قمة حلف وارسو لعام ٢٠١٦ في الشهر القادم ومؤتمر بروكسل المقبل في تشرين الأول/أكتوبر، في رأينا، على توفير فرص للشركاء لتكملة جهود الحكومة الأفغانية في إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة فيها. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن التعاون في معالجة القضايا الأمنية وفي التصدي لخطر الإرهاب والتطرف حتى الآن مشجع. ومواصلة الجهود الجماعية المتعلقة بالحكومة الأفغانية والشركاء الإقليميين والأمم المتحدة في وضع إطار لاستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب في إطار عملية قلب آسيا – اسطنبول، أمر حتمي. كما يلاحظ وفد بلدي أن تقرير الأمين العام عن أفغانستان (S/2016/532) يسلط الضوء، في جملة أمور أخرى، على زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين، التي مردها أساسا إلى القوات أو العناصر المناوئة للحكومة. ولذلك لا غرابة في أن الأطفال لا يزالون يعانون على نحو غير متناسب من

النزاع الجاري، لتصل الإصابات في صفوفهم إلى ثلث جميع الإصابات في صفوف المدنيين.

ومن الناحية الإيجابية، تشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء التقدم القوي في إنهاء تجنيد الأطفال من قبل الشرطة الوطنية الأفغانية. وتشجع ماليزيا بقوة التنفيذ الكامل لخطة العمل وخارطة الطريق لتحقيق الامتثال، لا سيما من جانب الشرطة المحلية الأفغانية. بيد أن محنة الأطفال لم تنته بعد، حيث تواصل الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات المتطرفة العنيفة تجنيد الأطفال والاحتفاظ بهم في صفوفها من خلال التلاعب أو القسر، اللذان يسهلهما الفقر. وإننا ندعو، في ذلك الصدد، جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير للتمسك بالالتزام بكفالة سلامة وأمن ورفاه جميع الأطفال في البلد.

ويجب علينا التشديد على أن دعم المجتمع الدولي بصفة خاصة حيوي لنجاح هذا المسعى الطويل الأجل. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا ندعو إلى مواصلة وتعزيز التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة، ولا سيما مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وكذلك في أوساط الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

وفي الختام، تعيد ماليزيا تأكيد دعمها الثابت للمصالحة ولجهود إعادة الإدماج التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتوفير مستقبل آمن لجميع الأفغان، ولإنهاء التطرف العنيف وأنشطة الجماعات الإرهابية.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية وعلى خدمته المتفانية بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتمنى له التوفيق في جهوده المستقبلية.

وإذ تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا اليوم، أضم صوتنا إلى التعازي الخالصة لشعب وحكومة أفغانستان، فضلا عن نيبال والهند فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت أمس في كابل وبدخشان.

ونشير إلى التقدم الهام الذي أحرزته حكومة أفغانستان في تحقيق استقرار الحالة السياسية في البلد منذ آخر جلسة لنا بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7645). فتعيين مرشحين لشغل مناصب حكومية رئيسية في القطاع الأمني، والحصول على موافقة الجمعية الوطنية، وتعزيز الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالانتخابات، ومكافحة الفساد والإرهاب كلها تطورات نرحب بها.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات للمجلس التي طال انتظارها، والمقرر أن تجرى في تشرين الأول/أكتوبر، قد اصطدمت بخلافات حول العملية الانتخابية وبالغموض فيما يتعلق بتعيين قيادة هيئات إدارة الانتخابات. وإذا كان المأزق السياسي الراهن والتهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية قد استخدمت ذريعة لتأجيل الانتخابات، فإن تطاول أمد التأخير سيتسبب في المزيد من تشرذم النخب السياسية في أفغانستان ويطغى على مشروعية السلطة التشريعية.

وينبغي للحكومة في رأينا أن تركز اهتمامها – لضمان النمو الاقتصادي للبلد – على معالجة الفجوة المالية والفقر والبطالة، على النحو المنصوص عليه في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وينبغي كذلك التعاون مع المنظمات المالية والتجارية الدولية ذات الصلة، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة.

ويؤسفنا أن الجهود التي تبذلها مجموعة التنسيق الرباعية لم تسفر عن آفاق حقيقية للمضي قدما بعملية المصالحة الوطنية

وتنظيم محادثات السلام المباشرة بين ممثلي الحكومة الأفغانية وفصائل طالبان. وإلى حد أكبر، فإن حملة التمرد المستمرة لمختلف الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على استقرار أفغانستان السياسي والاقتصادي والأمني.

لقد صدم الهجوم الربيعي السنوي لحركة طالبان، تليه مجموعة من الهجمات الإرهابية الفتاكة، العالم بعدد القتلى. ونشيد، في ذلك الصدد، بشجاعة الأمة الأفغانية في مواجهة التهديد الإرهابي ومنع التمرد من توسيع رقعته الجغرافية. ونناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته مواصلة دعم أفغانستان في هذه المساعي، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب.

كما نرحب بجهود شركاء أفغانستان الدوليين في مكافحة طالبان، ولا سيما التخلص من زعيمها الملا أختر منصور في ٢١ أيار/مايو من هذه السنة. ومع ذلك، فقد أظهر الانتخاب السريع لخلف منصور – هيبة الله اخوندزاده ونوابه، الذين لديهم صلات قوية بتنظيم القاعدة من خلال شبكة حقاني – مرونة التهديد الذي تشكله طالبان. ويرى بعض الخبراء تباشير بانخفاض في الأعمال العدائية في الوقت الذي تسعى فيه قيادة طالبان الجديدة إلى تلقي بيعة القادة الميدانيين، ومع ذلك هناك خطر يتمثل في تكثيف التمرد فيما يحاول هؤلاء القادة توسيع نطاق تأثيرهم وقواعد دعمهم بغية التفاوض مع اخوندزاده على الامتيازات. ومن المقلق أيضا أن زعيم حركة طالبان الجديد لم يظهر أبدا على قائمة جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونتفق، في هذا الصدد، مع من يدعون إلى تصحيح هذا الإغفال دون أدنى تأخير. كما تعيد أوكرانيا تأكيد دعوتها إلى أعضاء المجتمع الدولي الذين لهم درجة من التأثير على طالبان بإقناع قيادتها بالتخلي أخيرا عن العدوان على الأمة الأفغانية والمشاركة بجدية في مفاوضات السلام.

إن حماية المدنيين في أفغانستان أصبحت تحديا متزايد التعقيد، ولا سيما في ضوء استمرار هجوم طالبان. ويستحق تزايد أعداد الضحايا، وبخاصة في صفوف النساء والأطفال، ومعدلات تشرد من يجبرون على ترك ديارهم والتماس اللجوء، اهتمامنا الوثيق. أما الجزء الآخر من هذه المشكلة فهو حماية المرافق الإنسانية ومرافق الرعاية الطبية والصحية في حالات النزاع المسلح. ففي الشهر الماضي، بعث مجلس الأمن برسالة قوية بشأن هذه المسألة الملحة باتخاذه القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

ومع ذلك، كما أشير في التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/532)، فإن المؤسسات الصحية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية، بما فيها التي تضطلع بأنشطة إزالة الألغام، يتعرضون لعمليات تفتيش تعسفية وتهديدات ونهب واختطاف من قبل جميع أطراف النزاع. وذلك يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء هذه الحقائق وندعو جميع الأطراف إلى مراعاة الالتزامات القانونية والأخلاقية الأساسية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان الوصول غير المعاق للمساعدة الإنسانية. كما ندعو حكومة أفغانستان إلى العمل بانتظام على التحقيق، بدعم من البعثة، بشأن كل هذه الانتهاكات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

السيد رامبريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في ٢٠ حزيران/يونيه في كابل وبدخشان، مما تسبب في وقوع خسائر في الأرواح وإصابات. ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة أفغانستان ونقدّم تعازينا لأسر ضحايا ذلك الهجوم الإرهابي المروّع.

ونود أن نشكر السيد نيكولاس هايسوم، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على جهوده

الجديرة بالثناء من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بصفته الممثل الخاص للأمين العام. وبما أن هذه هي آخر إحاطة يقدمها إلى مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، نود أن نتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة. ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للسفير تاداميتشي ياماموتو، الذي سيتولى قيادة البعثة. كما نعرب عن امتناننا للممثل الدائم لأفغانستان، صديقنا السفير محمود سيكل، على بيانه.

تتابع جمهورية فنزويلا البوليفارية بقلق الحالة السياسية والأمنية الحساسة في أفغانستان، والتي لا تزال تشكل تحديات كبرى لذلك البلد. تأثرت عملية الحوار مع حركة طالبان المتمرّدة بشكل كبير بسبب رفض الجماعة المسلحة المشاركة في محادثات السلام وبسبب التدخل الأجنبي. ومن الضروري تهيئة بيئة سياسية مواتية للاضطلاع ببرنامج التغيير الذي اقترحه الرئيس أشرف غني، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الأفغاني، باعتباره عملية يقودها الأفغان خالية من التدخل الأجنبي.

وفي هذا السياق، فإن تعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف أمر جوهري من أجل توطيد السلام. ولذلك من الضروري مضاعفة الجهود في هذا الاتجاه بدعم من المجتمع الدولي. إن اتفاقات السلام التي توصلت إليها السلطات الأفغانية والحزب الإسلامي قلب الدين هي من الأهمية بمكان. وهذه الاتفاقات هي علامة إيجابية على أن الجماعات المعارضة الأخرى قد تقوم بمبادرات مماثلة مع السلطات الأفغانية، مما يمهد الطريق للمصالحة الوطنية.

وتؤكد فنزويلا مجدداً دعوتها لحركة طالبان المتمردة للانضمام بحزم إلى محادثات السلام. ونؤيد ما قاله الأمين العام، الذي أشار إلى أن المفاوضات المباشرة بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية أمر أساسي في تلك العملية. وفي هذا الصدد، نقدر الدور الإيجابي الذي تضطلع به المجموعة الرباعية، التي تضم أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة، دعماً للحوار الوطني للسلام والمصالحة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

تأثرت الحالة الأمنية سلباً باستمرار العمليات العسكرية لحركة طالبان. وفي هذا الصدد، نشير مع القلق إلى تزايد عدد الاشتباكات المسلحة في عام ٢٠١٦، مع كون المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية الأكثر تضرراً. وحسب تقرير الأمين العام (S/2016/532)، فإن عام ٢٠١٦ يظهر معدلات للعنف أعلى من تلك التي كانت في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وتزعزع استقرار أفغانستان أيضاً بوجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي تتمركز خلاياه، وفقاً لتقرير الأمين العام (S/2016/92) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، في جنوبي أفغانستان وغربيها. وهناك ما يزيد عن ١ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعملون في البلد. وهذا هو السبب في أن تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة ويجب مكافحتها في إطار التعاون الدولي.

وعلى الصعيد السياسي، نعترف بالتقدم المحرز مؤخراً في تعزيز مؤسسات أفغانستان عقب تعيين المسؤولين في المناصب العليا في مكتب النائب العام ووزارة الدفاع. وبالمثل، نرحب بمبادرة الرئيس غني والتزامها بشأن إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في تشرين الأول/أكتوبر، بمساعدة البعثة. وفي هذا الصدد، تسلط فنزويلا الضوء على العمل البناء الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة. وما فتئ دور البعثة حاسماً في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية والتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتقدم بالشكر إلى البعثة ونشيد بالجهود التي تضطلع بها من أجل إعادة بناء البلد.

وفي مجال التمكين السياسي للمرأة في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نشدد على التفاعل بين البعثة ووزارة شؤون المرأة

في أفغانستان لتعزيز خدمات حماية المرأة والقضاء على العنف ضدها. ويدلل فتح ٢٣ مركزاً لمعالجة هذه المسألة على التزام الحكومة الأفغانية في هذا المجال. ونشجعها على مواصلة العمل في ذلك الاتجاه.

ويأمل بلدي في أن يجري تعزيز الحوار والتعاون بين أفغانستان وباكستان بغية الإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة. فلا بد من تجاوز الصدامات السياسية بين البلدين لصالح شعبيهما. إن التحديات المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية تدعو إلى المزيد من الفهم من جانب السلطات في البلدين من أجل التغلب على الريبة والمشاكل التي تمسهما. ونرحب بتعزيز التعاون الإقليمي بين أفغانستان والهند وإيران، الذي شهدناه في التوقيع على الاتفاق الثلاثي للنقل والمرور العابر، الأمر الذي سيسهل التجارة بين البلدان الثلاثة وبلدان آسيا الوسطى. إن استمرار الزيارات الرفيعة المستوى إلى البلد من جيرانها دليل واضح على هذا الاتجاه نحو الحوار وحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك ضمن المنطقة نفسها.

إن مؤتمر بروكسل الدولي لتنمية أفغانستان، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر، أمر حيوي من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة. لذلك نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة وشعب أفغانستان من خلال توفير الموارد وبناء القدرات من أجل تعزيز التنمية الشاملة. ومن الجدير بالذكر أن تحسين الحالة الأمنية في البلد سيكون له أثر إيجابي على الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وما زال الاتجار بالمخدرات يشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في أفغانستان، بينما يشكل أيضاً إحدى مشاكل الصحة العامة مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للشعب الأفغاني. وكما هو مبين في التقرير، يأتي ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان من الاتجار بالمخدرات. وفي حين حدث انخفاض في القيمة الإجمالية لزراعة الأفيون، لا تزال حركة طالبان المتمرّدة تستخدم الاتجار غير المشروع بالمخدرات لتمويل أنشطتها الإرهابية. وفي هذا الصدد، نقر بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال، والتي تلقت مساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونكرر التأكيد على أن المكافحة الفعالة للمخدرات يقتضي تعاوناً دولياً، بما في ذلك فيما بين البلدان المجاورة، من أجل منع ومكافحة واستئصال هذه الآفة.

ولا يزال الصراع المسلح في أفغانستان يؤثر على المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون للاشتباكات المسلحة بين الأطراف. ووفقاً للتقرير، قُتل ٦٠٠ شخص وأصيب ٣٧٣ ١ بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يعكس زيادة بنسبة ٢ في المائة. ويقرّ التقرير المقدم من بعثة الأمم المتحدة بأن النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً من العنف المتصاعد. وفي عام ٢٠١٥، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٧ في المائة في عدد القتلى في صفوف النساء وزيادة بنسبة ٣٤ في المائة بين الأطفال. وبالمثل، نعرب عن قلقنا إزاء احتجاز الأطفال بتهم تتعلق بالارتباط بالجماعات المسلحة.

وأخيراً، نشجّع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها الرامية إلى تشجيع عملية سياسية شاملة وجامعة تؤدي إلى إقامة سلام قوي ودائم، وإحراز تقدم في السيطرة على كامل أراضيها ومواردها، وإلى تعزيز الدولة ومؤسساتها لصالح شعبها، الذي تضرر جراء سنوات عديدة من الحرب والعنف.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على العمل الذي اضطلع به خلال نحو خمس سنوات من ولايته في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلاً عن الالتزام الذي اضطلع من خلاله بالمهمة الصعبة التي عهد بها إليه.

وتشدد أوروغواي على البيان الصحفي الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم والذي يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت بالأمس في أفغانستان. ونؤكد مجدداً تضامننا مع أسر الضحايا.

ولا تزال أوروغواي قلقة إزاء الحالة في أفغانستان. وما فتئ البلد يواجه صعوبات متزايدة وسط تدهور الحالة الأمنية، وتجدد هجوم حركة طالبان، وتصاعد التوترات السياسية الداخلية، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. كل ذلك يحصل على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية، وبلدان المنطقة، والمجتمع الدولي.

وإزاء ذلك، نود أن نكرر تأييدنا مرة أخرى للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وندعو البعثة وحكومة الوحدة الوطنية إلى العمل معا على نحو أوثق، استرشادا بروح القيادة والملكية على الصعيد الوطني، مع اعتبار أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية تواجه إعادة الاعمار وتحقيق الاستقرار في البلد.

وبالمثل، نؤيد العمل الذي تقوم به مجموعة التنسيق الرباعية والتزام دولها الأعضاء بعملية السلام. ويحدونا الأمل أن تظل هذه الآلية ذات أهمية من خلال شمولها، في أقرب وقت ممكن، جميع الجهات الفاعلة المشاركة في محادثات السلام. ومن الأهمية بمكان أن يتواصل بذل الجهود لتشجيع المحادثات المباشرة بين الحكومة وحركة طالبان في أقرب وقت ممكن.

وبالمثل، تود أوروغواي أن تعرب عن تأييدها للتصديق السريع على اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه قبل شهر بين حكومة أفغانستان وجماعة الحزب الإسلامي، الأمر الذي من شأنه أن يمثل خطوة هامة نحو خفض مستوى العنف وعدم الاستقرار في البلد.

ومن المنطلق نفسه، نرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز الجهاز المؤسسي في أفغانستان. وبالمثل، من الضروري لحكومة الوحدة الوطنية أن تواصل تعزيز التزامها باعتماد إصلاحات انتخابية، الأمر الذي سيجعل من الممكن كفالة أن تجري الانتخابات المقررة لهذا العام بطريقة ديمقراطية وشفافة مع وجود الضمانات اللازمة.

وتحث أوروغواي السلطات الأفغانية على مواصلة اعتماد تدابير مكافحة الفساد على مستوى الإدارة العامة، وملء المقاعد الشاغرة في الحكومة. ومن شأن هذه الخطوات أن تمكننا من توفير قدر أكبر من الاستقرار على الساحة السياسية التي تتصف بزيادة التمرد وانتشار المعارضة السياسية.

وتشعر أوروغواي بقلق خاص إزاء العواقب التي يخلّفها عدم الاستقرار على السكان المدنيين حاليا، مما يسبب أيضا آثارا ضارة جدا عن طريق منع آلاف الأطفال من الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ومن الذهاب إلى المدرسة. ويساورنا القلق أيضا حيال ما جاء في البيان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة بتاريخ ٢ حزيران/يونيه عن موجة حوادث الاختطاف، وأخذ الرهائن، وإعدام مدنيين بإجراءات موجزة، وهو ما حدث خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ولا يسعني إلا أن أشدد على أن الحالة الإنسانية قد تدهورت كنتيجة مباشرة للزيادة في عدد المشردين الذين يتعرض بقاؤهم للخطر بسبب انعدام الأمن الناجم عن الصراع، على خلفية وجود بيئة تشغيلية جعلت الجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل على أرض الواقع تواجه صعوبات متزايدة.

وفي هذا السياق، ومع مراعاة التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/532)، ما فتئ المدنيون يقعون ضحايا لكل من العناصر المعارضة والهجمات التي تشنها القوات الحكومية، وتعتقد أوروغواي أن هناك حاجة ملحة إلى تقيّد جميع

الأطراف بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالمثل، ندعو إلى الامتثال الكامل لأحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المستشفيات وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يزاولون مهام طبية في حالات الصراع المسلح، مع مراعاة حرمة عملهم، وكذلك أهمية توفير خدمات الرعاية الصحية للسكان المدنيين.

والتغلب في المدى الطويل على الحالة السائدة من انعدام الاستقرار والأمن في أفغانستان سوف يعتمد إلى حد كبير على النجاح في اتخاذ خطوات ثابتة نحو تحقيق السلام الدائم. وبغية القيام بذلك، من الضروري استمرار تقديم الدعم للجهود التي تبذلها أفغانستان في سبيل تخفيف عبء الحالة الإنسانية، وتوطيد عملية الانتقال السياسي، وتعزيز النشاط الاقتصادي والتنمية الشاملة في أفغانستان.

وفي الختام، تدين أوروغواي جميع أشكال العنف المستخدم ضد السكان المدنيين، وتشعر بالجزع حيال الأنشطة التي تقوم بها حركة طالبان والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، مما يودي بحياة مدنيين أبرياء ومسالمين. وإزاء ذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان تصعيد الحرب ضد تنظيمات الإرهاب في المنطقة، ولا سيما من خلال اعتماد تدابير أكثر حزما تستهدف مصادر تمويلها، التي غالبا ما ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستويات الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لفرنسا.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى السيد نيكولاس هايسوم والسفير صيقل على حضورهما معنا اليوم، وعلى الاحاطة الإعلامية لكل منهما. وأود أن أعرب مسبقا عن تأييدي للبيان الذي سيتم الادلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأن أدلي بثلاثة تعليقات.

أود أولا أن أرحب بحقيقة أن أفغانستان لا تزال تمضي قدما في عمليتها الانتقالية، حسبما يظهره استمرار الإصلاحات التي تجريها الحكومة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. والتعيينات الأخيرة في مناصب حكومية عليا وفي مناصب حكام المقاطعات هي أيضا موضع ترحيب. وتكرر فرنسا دعمها الكامل للحكومة الأفغانية، وتشجعها على مواصلة بذل الجهود. وأود أيضا أن أكرر التزام بلدي بالتعاون مع أفغانستان في المجالات التي تتضمنها المعاهدة الهامة الفرنسية – الأفغانية للصداقة والتعاون، التي تلزم بلدينا منذ عام ٢٠١٢.

ثانيا، وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2016/532)، لا تزال الظروف صعبة والتحديات متعددة. وبالإضافة إلى ضرورة إدامة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ما فتئت الأولوية تتصف بإنهاء القتال واستعادة الأمن الدائم. والهجمات الأخيرة، ولا سيما الهجمات التي شُنّت يوم أمس، وتلك التي شُنّت بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل الماضي في كابل، وخلّفت ٦٤ قتيلا و ٣٢٧ جريحا، تدل على أن الحالة لا تزال هشة. فباسم فرنسا، أود أن أعرب مرة أخرى عن عميق تعازينا بشأن هذه الأحداث المأساوية، وأن أشيد بشجاعة وصمود قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية التي يجب عليها، بالإضافة إلى مواجهة طالبان، أن تواجه أيضا التحدي الناجم عن الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش.

ورفض طالبان الرد على العرض بإجراء محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية، الذي قدمته مجموعة التنسيق الرباعية بشأن أفغانستان، هو بطبيعة الحال رفض مخيب لآمال المجتمع الدولي، ولن يؤدي سوى إلى إطالة أمد العنف ومعاناة الشعب الأفغاني بلا طائل. وتأمل فرنسا أن يكون بالامكان استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن من أجل وضع حد للصراع،

والتحرك صوب تحقيق المصالحة الوطنية. كما تدعو فرنسا جميع بلدان المنطقة إلى دعم استقرار أفغانستان بنشاط، والمساهمة على نحو إيجابي في إرساء السلام الدائم في البلد. وفي هذا السياق، فإن احتمالات الانفتاح الاقتصادي على آسيا الوسطى وإيران إيجابية.

إن الاقتصاد غير المشروع، والفساد، وإنتاج المخدرات والاتجار بها أمور يجب على أفغانستان وشركائها الإقليميين مكافحتها بنشاط، لأنها تشكل أيضا عقبات رئيسية على طريق استعادة الأمن في البلد وتحقيق التنمية فيه.

ثالثا، وأخيرا، إن هذا السياق الهش يجعل من دعم المجتمع الدولي لأفغانستان أكثر أهمية، من أجل مساعدة البلد على إحراز تقدم نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقرار، والرخاء، والديمقراطية. والدعم الذي يأتي من الأمم المتحدة على وجه الخصوص لا يزال بالغ الأهمية، ولا سيما في توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الدولية للسكان.

وتلتزم فرنسا على نحو خاص بدور المساعي الحميدة الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة.

ومكن القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، المتخذ في آذار/مارس، المجتمع الدولي من إعادة التأكيد على تصميمه على مواصلة دعمه لأفغانستان. ومن الضروري أن يكون لدى الأمم المتحدة باستمرار الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في القرار. ولا بد أن يؤكد مجددا مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي سيعقد في وارسو في ٨ و ٩ تموز/يوليه، ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، المقرر عقده في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، على دعم المجتمع الدولي لأفغانستان وللعملية التي أدت إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به السيد نيكولاس هايسوم بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان، وأن أتمنى له كل النجاح في مهامه المستقبلية. ويسر فرنسا أن تواصل التعاون الوثيق للغاية مع خلفه، السيد ياماموتو .

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في السويد.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة أعضاء المجلس الإعراب عن خالص التعازي لشعوب أفغانستان والهند ونيبال على الخسارة المأساوية في الأرواح الناجمة عن هجوم طالبان بالأمس في كابل.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/532) وليس أقله الممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية وجميع مساعيه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره على خدمته الممتازة في أفغانستان وأن أتمنى له حظا سعيدا للغاية في منصبه الجديد. ونشارك الآخرين أيضا الترحيب بالممثل الخاص الجديد تاداميتشي ياماموتو، الذي سيحظى بدعمنا الكامل في مهمته الهامة.

وتؤيد السويد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية، بشكل رئيسي بشأن مسؤولية المجتمع الدولي ودوره.

وبالترافق مع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، التي تحظى بتأييدنا الكامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في إحلال السلام المستدام في أفغانستان. وسيتطلب تحقيق النجاح معالجة الأسباب الجذرية بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية، مع الشراكات القوية والملكية الوطنية. ونعلم ذلك بصورة جيدة للغاية، لأن مساعدتنا لأفغانستان تعود إلى أكثر من ثلاثة عقود، وفي جميع أنحاء البلد، مع التركيز على التعليم والصحة والنساء والفتيات.

والآن نقف نحن، المجتمع الدولي، أمام معلمين بارزين هامين هذا العام هما: اجتماع بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان، الذي سيعقد في وارسو في تموز/يوليه، ومؤتمر المانحين المقرر عقده في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذين المؤتمرين، سيتحدد مستقبل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى أفغانستان. فتقديم التمويل الثابت والمستدام شرط لازم لتحقيق النجاح. ولقد أعلنا بالفعل التزامنا الطويل الأمد والكبير، مع طموح المساهمة بحوالي ١,٢ بلايين دولار تقريبا خلال عقد التحول، ٢٠١٥-٢٠٢٤. ونناشد جميع البلدان التي ظلت منخرطة في المنطقة، والمجتمع الدولي الواسع، أن تبقى ملتزمة وأن تنضم إلينا في هذا النهج الطويل الأجل. كما يلزم تقديم المساعدة المستمرة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وتشارك السويد باعتزاز في بعثة الدعم الوطيد.

ومن الضروري مواصلة تنفيذ الإصلاحات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في طار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. ومن الأمور الرئيسية احترام الدستور الأفغاني، ونناشد الحكومة الأفغانية الاستمرار في التواصل مع القاعدة السياسية الواسعة. ومن الأهمية الخاصة بمكان اتخاذ التدابير الإضافية لمكافحة الفساد والاقتصاد غير المشروع. وكل هذه الأمور بالغة الأهمية لبناء مجتمع ديمقراطي قادر على البقاء وزيادة الثقة بالدولة الأفغانية.

وكما سمعنا، لا يزال توفير الأمن في الوقت الحالي مصدر قلق أساسي وبالغ. ونشعر بالجزع بصفة خاصة من ارتفاع عدد الخسائر في صفوف المدنيين والمشردين داخليا المسجلة في عام ٢٠١٥، ومن استمرار الحالة. ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد تمثل تحديات خطيرة، وكما هو الحال دائما، فإن النساء والأطفال هم الأشد تضررا. ويلزم جميع الجهات الفاعلة أن تتأكد من توفير الحماية للمدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي.

إننا جميعا نتوق إلى التوصل إلى حل سلمي للتراع. ولذلك، نشيد بالجهود التي بذلت حتى الآن طوال السنة، وعلى الأخص الأعمال التي تضطلع بها أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة في مجموعة التنسيق الرباعية والطموح الواضح للرئيس غني والحكومة الأفغانية في دعوة طالبان إلى طاولة المفاوضات. ونشجع الحكومة على الاستمرار في هذا المسار البناء. ونحن بالطبع مستعدون لدعم العملية إذا طلب منا ذلك.

كما أن انخراط بلدان المنطقة المستمر أمر ضروري. وهناك حاجة ماسة للغاية إلى تهيئة بيئة إقليمية مواتية. ومن دواعي سرورنا تشكيل مجلس أعلى جديد للسلام وكون العديد من النساء أعضاء في الهياكل الجديدة، بما في ذلك نائب للرئيس. ونؤمن إيمانا راسخا بأن إدماج النساء في عملية السلام المحتملة سيعزز كثيرا من احتمال التوصل إلى نتائج ناجحة.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور بالغ الأهمية في دعم الحكومة الأفغانية. وعلاوة على ذلك، ما انفكت بعثة الأمم المتحدة وقيادتها عاملين حاسمين للجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد، فضلا عن كونهما ميسرا هاما للحوار والنقاش في إطار المجتمع الدولي. ونؤيد الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان وفي تقديم المساعي الحميدة لدعم عملية السلام. وستظل بعثة الأمم المتحدة أساسية للانخراط الدولي في أفغانستان في المستقبل المنظور.

ولنعترف بأن تقدما كبيرا قد أحرز في أفغانستان في العقد الماضي، بيد أن التحديات تتطلب اهتمامنا المستمر وعلينا أن نتخذ نهجا طويل الأمد. وكما قلت سابقا، لقد قدمنا المساعدة لفترة طويلة للغاية – من المؤكد لعقود عديدة. وبالتأكيد يمكن للحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني أن يعولا على دعم السويد

المستمر في سعيهما لبناء مستقبل سلمي وأكثر ازدهارا. وليس بوسع المجتمع الدولي أن ينسى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

السيد أميندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، وفي مناسبة تقديم الممثل الخاص للأمين العام، نيكولاس هايسوم، إحاطته الإعلامية الأخيرة بصفته الحالية، أن أشارك الآخرين الإعراب عن تقديرنا وامتناننا له على عمله الرائع والتزامه الحماسي باعتباره رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان خلال فترة دقيقة في تاريخ أفغانستان. وبطبيعة الحال، نعرب عن دعمنا للممثل الخاص الجديد ياماموتو. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/532).

وتعلن إيطاليا تأييدها للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

وعلى نحو ما شدد عليه السفير الأفغاني بالفعل، لا يزال تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان عرضة للتهديد من جراء استمرار الهجمات العنيفة لحركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة المعادية. إننا ندين بأقوى العبارات الممكنة تلك الأعمال الوحشية، مثل الهجمات التي وقعت بالأمس في كابول وفي بدخشان. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سقوط عدد غير مسبوق للخسائر بين المدنيين في النزاع، مع سقوط ما يقرب من ٢ ٠٠٠ من الضحايا المدنيين في الربع الأول من عام ٢٠١٦ وحده. ومن دواعي القلق بشكل خاص أن الأطفال يشكلون ما يقرب من ثلث جميع الضحايا.

وازداد بقدر كبير عدد المشردين داخليا وتدفقات المهاجرين الأفغان، وأيضا كنتيجة للسيناريو الاقتصادي المحفوف بالمخاطر. وإزاء تلك الخلفية الصعبة، أود أن أؤكد مجددا على دعم إيطاليا الكامل للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية صوب إحلال السلام والاستقرار والدفاع عن المكاسب التي تحققت في أفغانستان في الأعوام الـ ١٥ الماضية فيما يتعلق بالديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والنساء والفتيات والتعليم.

ويتمثل الغرض من مشاركة إيطاليا، بوصفها دولة إطارية للمنطقة الغربية، في بعثة الدعم الوطيد في تقديم التدريب والمساعدة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بالترافق مع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والشركاء الآخرين.

وتقوم قوات الأمن بمهمتها في حماية بلدها وشعبها بكل شجاعة وبتضحيات كبيرة.

والسلام طويل الأمد في أفغانستان لن يكون مستداما دون حل سياسي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون الفعال بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية أمر حيوي. إن الإرهاب تهديد عالمي ومزعزع للاستقرار. ولذلك، نؤيد كل الجهود الدبلوماسية، من قبيل تلك التي تضطلع بها مجموعة التنسيق الرباعية، التي ترمي إلى تهيئة الظروف المواتية لعملية سلام يقودها ويملك زمام أمورها الأفغان، بإشراك البلدان المجاورة وإقامة حوار بناء.

وهذه العملية لا يمكن أن تتوقف لأن الفشل في عملية السلام يمكن أن يعرض للخطر المنجزات المكتسبة على مر السنين في مجال حقوق الإنسان والحقوق المدنية والاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات – كما قيل بالفعل – المنصوص عليها في الدستور الأفغاني. وهذه هي إحدى ركائز النمو الديمقراطي في أفغانستان والشراكة مع المجتمع

الدولي. كما نشجع ونؤيد المبادرات التي تنطوي على مشاريع للترابط والتجارة والهياكل الأساسية والهادفة إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة، الأمر الذي سيسهم إسهاما كبيرا في تنمية وازدهار المنطقة ككل.

وأفغانستان هي المستفيد الأول من المعونة الإنمائية التي تقدمها إيطاليا، ويمثل تقليص الفجوات في مجال الموصولية الهيكلية للبلد أحد الأهداف الرئيسية لتعاوننا. وهذه هي الأولوية الأولى لجهودنا في بعثة، تمثل ثاني أكبر بعثة من حيث حجم الوحدات الأجنبية.

وقد بدأت الحكومة الأفغانية عملية الإصلاح التي نؤيدها. وهي من الأمور الأساسية لتوطيد الديمقراطية والاعتماد على الذات في أفغانستان. ومن الضروري إحراز تقدم في قطاعات من قبيل سيادة القانون ومكافحة الفساد والحوكمة الاقتصادية وإصلاح النظام الانتخابي واحترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتمكين المرأة. ولذلك، نثني على عزم الحكومة والتزامها بالإصلاح والنتائج المشجعة التي تحققت، مثل زيادة الإيرادات المالية والتعيينات الرئيسية والتدابير الجديدة الرامية إلى مكافحة الفساد. ونتطلع إلى المزيد من الإنجازات الملموسة والقائمة على مبادئ المساءلة المتبادلة.

وإذ نقترب من مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر، سيشكل إحراز مزيد من التقدم في إصلاح الحكومة الأفغانية وبرنامج الحوكمة، إلى جانب الدعم المستمر من المجتمع الدولي، عاملا أساسيا في ضمان النمو المستدام والرخاء لأفغانستان وشعبها. وكما قال نيكولاس هايسوم، فالسلام ليس ترفا، بل ضرورة. وأعتقد، كما نعلم جميعا، أنه يجب علينا المضي قدما في هذا الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد توماس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المتميزة على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فخلال فترة توليه منصب الممثل الخاص للأمين العام، وقبل ذلك منصب نائب الممثل الخاص، أدى دورا رئيسيا في توحيد المجتمع الدولي لدعم أفغانستان، ولا سيما في اللحظات المحورية من قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

إنّ ألمانيا تؤيد البيان الذي ألقاه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وألمانيا ملتزمة بمواصلة دعمها لأفغانستان، جنبا إلى جنب مع شركائها الدوليين وبالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية. وبرئاسة ممثلنا الخاص لأفغانستان وباكستان، أكد فريق الاتصال الدولي مجددا هذا الدعم في اجتماعه الذي عقد مؤخرا في اسطنبول في ٥ حزيران/يونيه. وأفغانستان بدورها بحاجة إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها قبل انعقاد مؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر.

ويأتي تنفيذ الإصلاحات الانتخابية والاقتصادية، وكذلك مكافحة الفساد، في صميم إطار المساءلة المتبادلة. ويستحق الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي أن يريا نتائج ملموسة في هذه المجالات: الإصلاحات من أجل تعزيز القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل ووضع جدول زمني واضح وواقعي للإصلاحات الانتخابية والانتخابات البرلمانية، وهو أمر يتعين أيضا إعلام الشعب الأفغاني به.

وجميع الجهات الفاعلة في النظام السياسي الأفغاني تتحمل مسؤولية تنفيذ الإصلاحات، إذ تدخل حكومة الوحدة الوطنية عامها الثالث في خريف هذا العام. وفي هذا السياق، نثني على القرارات التي اتخذها بالأمس البرلمان الأفغاني لتأكيد تعيين المدير بالنيابة محمد معصوم ستانيكزاي ووزير الدفاع عبد

الله خان حبيبي. وهذه القرارات تبعث برسالة وحدة وطنية هامة. وإحراز تقدم ملحوظ بشأن خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي هو السبب الوحيد الذي يمكن أن يبرر للجهات المانحة مستوى الدعم الاستثنائي المقدم إلى أفغانستان.

والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي تقودني مباشرة إلى النقطة الثانية – الهجرة. لقد شكّل المهاجرون الأفغان ثاني أكبر مجموعة من ملتمسي اللجوء في ألمانيا في عام ٢٠١٥. وإجمالا، سجلت السلطات الألمانية حوالي ١٥٤ ٠٠٠ أفغاني في العام الماضي. وهذا الأمر مدعاة للقلق البالغ لنا أيضا في ضوء جهدنا طويل الأجل الرامي إلى المساعدة على تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومنذ بداية هذا العام، وصل إلى ألمانيا ٣٨ ٠٠٠ مواطن أفغاني آخر. وفي هذه الحالة، من المهم للغاية إحراز تقدم سريع في خفض تدفقات الهجرة. ومن مصلحتنا المشتركة أن يرى الشباب الأفغاني مستقبلا في بلدهم. وننوه بالتزام أفغانستان بالوفاء بالتزاماتها الدولية بإعادة قبول المواطنين الذين ليسوا في حاجة إلى حماية دولية.

ولا يزال إطلاق عملية سلام شاملة للجميع بقيادة وملكية أفغانيتين السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام للصراع. ولا يوجد حل عسكري حصرا. وعلى الرغم من أن المحادثات مع حركة طالبان لا تزال صعبة المنال، فإن هناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به أفغانستان وشركاؤها لوضع الأسس اللازمة لذلك. ومن الأمور ذات الأهمية المطلقة أن تظل الأبواب مفتوحة. وفي هذا الصدد، نحن ندعم جميع جهود مجموعة التنسيق الرباعية وغيرها من الجهات.

ونرى أن إحراز تقدم لن يكون ممكنا إلا إذا قام جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام في أفغانستان، وباصة بلدان المنطقة، بالالتفاف حول المواقف المشتركة الأساسية والمسعى المشترك. ويمثل إجراء مفاوضات مع ”الحزب الإسلامي قلب الدين“ تطورا محمودا ونتيجة ناجحة وسيبعث برسالة إيجابية قوية.

ونعرب عن بالغ القلق إزاء ارتفاع الخسائر البشرية للصراع الذي ما زال يعصف بالمدنيين الأفغان بعد تسجيل عدد قياسي من الإصابات في صفوف المدنيين في السنة الماضية. ويعاني الأطفال أيما معاناة من استمرار وحشية الصراع. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره الصادر مؤخرا عن الأطفال والتراع المسلح (S/2016/360)، فإن عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا في أفغانستان ارتفع بنسبة ١٤ في المائة في العام الماضي – وهو تطور بغيض ومقلق للغاية. ولئن كانت الغالبية العظمى من تلك الخسائر البشرية تسببت فيها جهات فاعلة من غير الدول، يمكن للحكومة أيضا أن تفعل المزيد لحماية الأطفال. ويثلج صدرنا الانخراط الاستباقي للحكومة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؛ وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

والمجال الآخر الذي نأمل أن نرى مزيدا من التقدم فيه قبل مؤتمر بروكسل هو المرأة والسلام والأمن. إن اعتماد خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي، والندوة التي عقدت مؤخرا بشأن تمكين المرأة الأفغانية في كابل، قد بعثا برسالة إيجابية مفادها أن النساء قد خطين خطوات كبيرة في أفغانستان على مدى السنوات القليلة الماضية بصفتهن برلمانيات أو طبيبات أو سيدات أعمال. ولكن مرة أخرى، يشكل تنفيذ خطة العمل الوطنية أمرا أساسيا؛ وعلى سبيل المثال، تأمل ألمانيا، وعلى النحو المتفق عليه، في البدء سريعا في تنفيذ وحدات المقاضاة المتخصصة في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في ٢٦ مقاطعة هذا العام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بعثة الأمم المتحدة ونيكولاس هايسوم شخصيا على عملهما الممتاز في مجال

حقوق الإنسان، وخاصة في رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراع الأفغاني.

وتنضم ألمانيا إلى جميع أصدقاء وشركاء أفغانستان في إرسال رسالة واضحة مفادها أننا لن نتخلى عن أفغانستان في هذا الوقت الحرج. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية، التي أفهم أنها قد تكون الأخيرة له بصفته الحالية. ونتمنى له التوفيق في مساعيه مستقبلا.

ونعرب عن تقديرنا على البيان الهام الذي أدلى به السفير محمود سيكال، ممثل أفغانستان. ونعرب عن خالص تعازينا بخصوص الخسائر في الأرواح والممتلكات في الهجوم بالقنابل الذي وقع في ٢٠ حزيران/يونيه في كابل، حيث قتل حوالي ٢٠ شخصا، ليس من الأفغان الشجعان فحسب، بل من النيباليين والهنود أيضا.

وفي حين لا توجد ندرة في الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشعبها، فضلا عن المجتمع الدولي، نلاحظ أن الحالة الأمنية في أفغانستان قد تدهورت.

واستمرت منذ بداية العام الهجمات التي تنفذها حركة طالبان بمعدل غير مسبوق، وتستمر أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة الأخرى. وحسب تقرير الأمين العام (S/2016/532)، فقد زاد عدد الاشتباكات المسلحة في هذا العام مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وأدت هذه الحالة إلى التركيز مجددا على الحاجة إلى تعزيز انخراط المجتمع الدولي وتحركه. ويتعين على مجلس الأمن النظر في الحالة الأمنية المتدهورة ووسائل احتوائها، لأنها يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة للمكاسب التي حققها الشعب الأفغاني خلال السنوات الـ ١٥ الماضية.

ولا يمكن للجماعات والأفراد الذين يرتكبون أعمال عنف ضد شعب وحكومة أفغانستان أن يجدوا ملاذات آمنة، وينبغي عدم السماح لهم بالتحكم في أي جزء من أراضي أفغانستان أو أن يكون لهم نفوذ فيه. وفي رأينا، يشكل هذا أمرا بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم في البلد. وينبغي التنفيذ الفعال لنظام جزاءات مجلس الأمن، بما في ذلك، النظام المنشأ عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، باستمرار وبمثابرة لكي يشكل رادعا قويا للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الحماقة تماما عدم وصف زعيم كيان محظور حتى الآن بأنه شخص إرهابي. وكما أشار ممثل نيوزيلندا، يلزمنا معالجة هذه المسألة على الفور.

إن أفغانستان تحظى بدعمنا الكامل فيما يخص تعزيز قدراتها الدفاعية للحفاظ على وحدتها وسلامة أراضيها، لأن ذلك هو أهم ترياق للحالة الأمنية المتدهورة في البلد. وفي ٤ حزيران/يونيه، قام رئيس وزراء الهند، السيد ناريندرا مودي، ورئيس أفغانستان، السيد أشرف غني، بافتتاح سد الصداقة بين أفغانستان والهند. وكما ذكر رئيس الوزراء مودي خلال تلك المناسبة، فإن ”قدرة الهند قد تكون محدودة، ولكن التزامنا تجاه أفغانستان بلا حدود“.

وفي ٢٣ أيار/مايو، وقعت الهند وأفغانستان وإيران أيضا اتفاق شاهبهار للتجارة والعبور، والذي نأمل أن يوفر مسارا جديدا لتحقيق الازدهار والوصول الموثوق لأفغانستان.

ونحن ملتزمون التزاما قويا بدعم أفغانستان في مختلف المحافل الجماعية والمتعددة الأطراف. وتتطلع الهند إلى استضافة مؤتمر قلب آسيا الوزاري الخامس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بتعاون البلدان المشاركة، وكذلك البلدان والمنظمات الداعمة للمؤتمر الوزاري والمناسبات المرتبطة به في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وتلك المتعلقة بالربط، والتي سيجري تنظيمها خلال الفترة التي تفصلنا عن انعقاد المؤتمر.

ونعتقد أن مسار المصالحة في أفغانستان ينبغي أن يتم من خلال عملية يقودها الأفغان ويتولون مقاليدها وتحترم الخطوط الحمراء التي رسمها شعب أفغانستان والمجتمع الدولي، وبالذات فيما يتعلق بالتخلي عن العنف والتقيد بالدستور الأفغاني. إن أفكار وفلسفة التفاهم والمصالحة لها جذور عميقة وقديمة هناك. وأُذكّر بما قاله الشاعر الصوفي الشهير ابن الرومي، المنحدر من منطقة بلخ، في القرن الثالث عشر: ”خلت دوما أنني أنا، ولكن لا، لقد كنت أنا أنت، من دون أن أدري“.

إننا نثني على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تقديم المساعدة في مختلف القطاعات في أفغانستان خلال عقد التحول.

وأختتم بياني بالتذكير بكلمات رئيس الوزراء مودي عندما قال إنه بالنسبة الكثيرين قد يكون التزامهم يشتمل على بندء انقضاء موقوت، لكن علاقة الهند مع أفغانستان خالدة. ونود أن نؤكد مجددا التزامنا القوي وإيماننا بإرادة شعب أفغانستان الشجاع وحكومتها للتوصل إلى إقامة دولة ديمقراطية تنعم بالسلام والازدهار والوحدة ولا يتم فيها إقصاء أحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره (S/٢٠١٦/٥٣٢)، والممثل الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية.

في البداية، أود أن أدين الهجمات التي وقعت في كابول وبدخشان.

وأيضا في البداية، أرفض التعليقات غير الصحيحة والتي لا يوجد لها أي مبرر التي أدلى بها ممثل أفغانستان والتي شكك فيها بلا داع في بلدي ومؤسساته الحكومية. فالمجتمع الدولي يدرك تمام ويقدر إسهام باكستان وتضحياتها في مجال مكافحة التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب.

وهذه الفترة هي حقا فترة قاتمة بالنسبة لشعب أفغانستان، والمنطقة والمجتمع الدولي الذي ضحى بالكثير من أبنائه وبالأموال من أجل استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان. ويلاحظ الأمين العام في تقريره أنه لم يحدث أي تحسن ملموس في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في أفغانستان. بل على العكس من ذلك، تصاعدت الهجمات التي تقوم بها الجماعات المتمردة، وذلك في ظل غياب الفرص الاقتصادية وتجميد عملية المصالحة وفيما تضعف الآمال في إحلال السلام، وأدى تضافر هذه العوامل إلى تعاظم معاناة شعب أفغانستان وتزايد التهديد للسلم والأمن الإقليميين. وسيشكل مؤتمر قمة وارسو ومؤتمر بروكسل فرصتين إضافيتين للمجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم الذي تحتاجه أفغانستان بالطبع من أجل التغلب على هذه التحديات المتعددة للسلام والتنمية. لكن وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الحكومة الأفغانية مسؤولية الوفاء بالالتزامات تجاه شعبها.

ويعبر الأمين العام، في تقريره، عن توافق الآراء الدولي القوي على أن الشعب الأفغاني لن يتوصل إلى سلام مستدام سوى من خلال إبرام اتفاق سياسي تفاوضي، وهو يعزز

هذا التوافق. وهذا بالضبط ما اقترحه بلدي منذ وقت طويل باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء عقود من الحرب والمعاناة في أفغانستان. واستنادا إلى هذا الإيمان بالتوصل إلى سلام عن طريق التفاوض، واستجابة للطلبات المتكررة للرئيس أشرف غني، وافقت باكستان على تيسير أول محادثات سلام مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان الأفغانية في موري في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وشكل ذلك بداية واعدة لعملية تهدف إلى إنهاء الصراع الطويل الذي يعصف بأفغانستان. وللأسف، فإنه قبل أيام فقط من الجولة الثانية، والتي كان من المقرر أن يبحث الجانبان خلالها وقف تصعيد أعمال العنف، أحبطت التطورات المعروفة جيدا تلك المحادثات.

وأدت جهود متضافرة أخرى إلى إنشاء مجموعة التنسيق الرباعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في إسلام آباد، والتي التزمت أفغانستان والولايات المتحدة والصين وباكستان في إطارها بالعمل معا لتوفير زخم حاسم لجهود السلام المبذولة في أفغانستان. ورحب المجتمع الدولي بهذا التطور. وعقدت المجموعة خمسة اجتماعات وُضعت في إطارها خريطة طريق لعملية السلام. واتفقت المجموعة في اجتماعها المعقود في ١٨ أيار/مايو على أن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض هو الخيار الأنسب. والجهود التي تبذلها باكستان وغيرها مستمرة من أجل الاستئناف المبكر لمحادثات السلام. وعلى الرغم من مزايدات الطرفين الأفغانيين، يبدو أن استئناف الحوار أمر في متناول اليد.

وقد دمرت الولايات المتحدة تلك العملية بعد الهجوم الذي شنته بطائرة بلا طيار في ٢١ أيار/مايو، وأدى إلى مقتل زعيم طالبان، الملا أختر منصور. فهل من قبيل المصادفة أنه في غضون أقل من عام، يجري القضاء على إمكانية إحلال السلام عن طريق التفاوض في أفغانستان؟ وشكلت الغارة التي نفذتها الولايات المتحدة بطائرة بلا طيار على أراضينا انتهاكا صارخا لسيادة باكستان وسلامتها الإقليمية ومثلت انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وشكل هذا العمل غير المقبول أيضا ضربة لعملية السلام الأفغانية وتسبب في زيادة شدة وتعقيد الصراع الأفغاني. وأثار تساؤلات خطيرة: هل يرغب المجتمع الدولي في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض أم عن طريق استخدام القوة العسكرية في أفغانستان؟ وهل هو مستعد للاستثمار في الحرب وليس السلام في أفغانستان؟ لقد أخفق استخدام القوة طوال السنوات الـ ١٥ الماضية في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. واستمرار اللجوء إلى الوسائل العسكرية سيزيد من زعزعة الاستقرار في محيطنا وفي منطقتنا. وتود باكستان أن تحذر من اتباع هذه الاستراتيجية.

وباستثناء أفغانستان، عانت باكستان على مدى السنوات ال ٣٥ الماضية أكثر من أي بلد آخر نتيجة للتدخل الأجنبي والنزاع والإرهاب داخل أفغانستان. وقد قتل عدة آلاف من المدنيين وأفراد الأمن الباكستانيين على أيدي الإرهابيين.

وأود أن أوضح سياسات باكستان وأولوياتها. أولا وقبل كل شيء، سنقوم بإزالة جميع التهديدات الإرهابية داخل باكستان. وعليه، فإن عملية ”باكستان زرب عزب“ هي أكبر وأنجع حملة لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم، يشارك فيها أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ من أفراد قواتنا الأمنية. وقد حققت هذه العملية، في العامين الماضيين، مكاسب كبيرة في تطهير بلدنا من الإرهاب. وسوف تتواصل عمليتنا حتى تتحقق أهدافنا؛ ولن يتم إنجاز تلك الأهداف تماما حتى يتم القضاء على المخابئ والملاذات الآمنة للإرهابيين الذين فروا إلى أفغانستان. ونحث الحكومة في كابل والتحالف الدولي هناك على اتخاذ إجراءات ضد عناصر حركة طالبان باكستان المتشددة الذين التمسوا اللجوء في أفغانستان.

ثانيا، من البديهي أن للمراقبة الفعالة للحدود وإدارتها أهمية حيوية في منع انتقال المقاتلين عبر الحدود الباكستانية – الأفغانية البالغة ٢٧٠ كيلومترا. وقد اقترحت باكستان عددا من إجراءات التشغيل القياسية لأفغانستان من أجل إدارة الحدود قبل عامين؛ وما زالت تنتظر الرد الأخير، كما هو الحال مع اقتراح باكستان إنشاء لجنة مشتركة للحدود. إن الإدارة الفعالة للحدود حق سيادي لبلدي. وستتخذ باكستان تدابير على جانبها من الحدود تبعا لذلك. وإن من المخادعة وصف الخطوات الرامية إلى تنظيم الحدود والحد من تدفق المهاجرين بأنها غير قانونية. ولا يوجد أي شيء – وأكرر، لا يوجد أي شيء – عن أي بناء غير قانوني على جانبنا من الحدود.

ثالثا، لدينا مشكلة ذات صلة تتمثل في ال ٣ ملايين لاجئ أفغاني الذين ما زالوا على تراب بلدي بعد ٣٥ عاما. إن ضيافتنا وتحديات استضافة الوجود الأطول أمدا للاجئين في أي مكان في العالم يجب، على أقل تقدير، أن يقدرها المجتمع الدولي ويدعمها. غير أننا كذلك نتوقع أن تتخذ خطوات ملموسة للتعجيل بعودة اللاجئين إلى ديارهم بشرف وكرامة.

وأخيرا، تظل باكستان على أهبة الاستعداد لدعم عملية سلام أفغانية حقيقية، ولكننا لن نتسامح مع انتهاكات سيادة باكستان وسلامتها الإقليمية من أي مصدر. ويحتاج الذين يسعون إلى حل عسكري من جديد إلى إعادة التفكير في عواقب موقفهم. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث حكومة أفغانستان على عدم إعطاء مشاكلها الداخلية الطابع الخارجي ولوم الآخرين على إخفاقاتها وإهمالها.

وتظل مجموعة التنسيق الرباعية آلية مجدية لتعزيز عملية سلام حقيقية، ولكن يتعين أن تتم متابعة تلك العملية بصبر ومثابرة. ولن يتم ضمان النجاح إلا عندما تصل الأطراف الأفغانية نفسها إلى نتيجة أنه لا يوجد أي حل عسكري للحرب في أفغانستان، وأن السلام لن يتحقق إلا من خلال حوار غير مشروط وذلك يتطلب تنازلات صعبة من كلا الجانبين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالتعازي لشعب وحكومة أفغانستان على الخسائر في الأرواح التي سببتها هجمات طالبان الإرهابية في كابل يوم أمس.

وأعرب عن تقديري لفرنسا على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. كما أشكر سفير أفغانستان على بيانه، وكذلك السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام الأخير (S/2016/532)، ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة، ونرحب بالسيد ياماموتو، ممثلا خاصا جديدا للأمين العام لأفغانستان ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

يساور حكومة بلدي القلق إزاء الحالة المضطربة في أفغانستان، التي لا تزال تواجه تحديات أمنية واقتصادية وسياسية رئيسية. ويشير تقرير الأمين العام إلى ”اشتباكات مسلحة متواصلة ومكثفة بلغت أعلى معدل مسجل لها منذ عام ٢٠٠١“ (S/2016/532، الفقرة ٣) كعامل رئيس يساهم في تدهور الحالة في البلد. وما يثير الانزعاج كذلك حالة عدم اليقين بشأن آفاق إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة الطالبان. ونحن ندين جميع الهجمات العنيفة التي ترتكبها حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية، وندين كذلك أي تعاون معها، الأمر الذي نرى أن من شأنه أن يشجعها في سلوكها البغيض، ويؤدي بالتالي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بإحلال السلام في أفغانستان. وتعيد إيران تأكيد دعمها لأي عملية سلام يقودها الأفغان.

وفي الوقت نفسه، فإن ظهور داعش وفرعه، ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، إلى جانب طائفة من الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان في الشمال والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، كلها إشارات مزعجة تنذر بالمزيد من المشاكل في المستقبل إذا فشلنا الآن في معالجتها على نحو سليم.

إن حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، اليوم، في طليعة مكافحة الإرهاب. والدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمر تمس الحاجة إليه لدعم الحكومة الأفغانية في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف ولمعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها. إن تعزيز التعاون الإقليمي مع أفغانستان يشكل أولوية كبرى في سبيل توطيد السلام والأمن في المنطقة. ونحن نرى إمكانيات كبيرة في التعاون الاقتصادي مع أفغانستان ونحن على استعداد لزيادة التعاون الثنائي، لا سيما في المسائل الأمنية وجهود مكافحة المخدرات وتطوير المشاريع والتعاون الاقتصادي في مجالات البنية التحتية والزراعة وإيجاد حلول دائمة للاجئين الأفغان.

وقد ساعدت إيران أفغانستان، خلال العقد الماضي، على إنجاز ما يقرب من ٣٠٠ مشروع، تتراوح ما بين الهياكل الأساسية إلى تدريب الموارد البشرية وبناء القدرات، ولا سيما عن طريق تقديم المئات من المنح الدراسية كل عام. وفي ٢٣ أيار/مايو، وقع رئيسا أفغانستان وإيران ورئيس وزراء الهند الاتفاق الثلاثي للنقل والعبور في طهران من أجل تيسير التجارة بين البلدان الثلاثة، وربما آسيا الوسطى. ويغطي الاتفاق تطوير ميناء تشابهار الإيراني، الذي من شأنه أن يوفر لأفغانستان الوصول إلى أعالي البحار، والذي سيكون قيما جداً لأفغانستان كبلد ساحلي وللمنطقة بأسرها. وتلتزم إيران وأفغانستان كذلك بزيادة الترابط فيما بينهما، مع التركيز على سكك خاف – هيرات الحديدية، مشروع السكك الحديدية الذي يبلغ طوله ٧٨ ميلا في فرح، وعلى الجسر الثاني فوق نهر هلمند. ويجري كذلك إنشاء ممر عبور ثلاثي بين أفغانستان – وإيران – والهند.

وتشكل المخدرات تهديدا حقيقيا للمنطقة وما بعدها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالجها بطريقة جادة وشاملة. فأي زيادة في استخدام المخدرات هو انعكاس لسيادة انعدام الأمن والفقر. إن الدعم والالتزام القويين من السلطات الأفغانية والجهات المانحة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أساسيان لردع آفة المخدرات باعتبارها تحديا للصحة الاجتماعية، والأهم من ذلك، بوصفها مصدر دخل رئيسي للجماعات المتطرفة والإرهابية.

وفيما يتعلق باللاجئين، تواصل إيران المشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية بغية التخطيط للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والتدريجية للاجئين الأفغان. ومن المؤسف جدا أن نعلم من تقرير الأمين العام أن عام ٢٠١٦ يمثل أدنى معدل عودة يسجل منذ قيام برنامج العودة الطوعية في عام ٢٠٠٢، مع اختيار العديد من العائدين عدم العودة إلى مناطقهم الأصلية، بمن في ذلك العديد الذين استقروا في المراكز الحضرية. إننا نرحب بأي جهد للمساعدة في التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها إعادة إدماج العائدين وبوضع استراتيجية شاملة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج.

إن النجاح في العودة الطوعية إلى الوطن يعتمد أولاً وقبل كل شيء على تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعبئة المزيد من الدعم الدولي لهذا الغرض.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، دعمنا وما زلنا ندعم الملايين من اللاجئين الأفغان الذين لم يجر تحديد إقامتهم داخل المخيمات ويُسمح لهم حرية الوصول إلى سوق العمل في

إيران، على الرغم من الصعوبات التي تواجه البلد. وفي هذا العام، هناك ٣٨٦ ٠٠٠ طالب أفغاني مسجلون في مدارسنا وجامعاتنا، الأمر الذي يمثل زيادة قدرها ٣٦ ٠٠٠ طالب، وذلك بفضل قرار الحكومة تسجيل جميع الأطفال بغض النظر عن مركزهم القانوني. وفي مجال الرعاية الصحية والخدمات الطبية، لا يزال بإمكان اللاجئين الأفغان الحصول على خدمات الصحة العامة في البلد.

وتواصل إيران دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان، حيث نرى أن أمن أفغانستان هو أمن حدودنا وأمن المنطقة. ونؤيد البعثة ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالي التنمية والتعمير من خلال التزام حقيقي من جانب الأمم المتحدة بشراكة مستدامة مع أفغانستان، على النحو المبين في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من ولاية البعثة ومساعيها الحميدة من أجل تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية التي طلبتها الحكومة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالفرنسية): تقديراً لرئاستكم، سيدي، أود أن أشكركم باللغة الفرنسية على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه المناقشة باسم مملكة هولندا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر كلاً من الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2016/532)، والممثل الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطته الإعلامية والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. وأود أن أعرب عن تقدير خاص لجهود وتفاني والتزام الممثل الخاص هايسوم، دعماً لشعب أفغانستان في ظل ظروف صعبة للغاية في بعض الأحيان. ونتمنى له كل التوفيق في أفريقيا وسنرحب بالممثل الخاص الجديد تاداميتشي ياماموتو في حينه.

أود أن أتناول ثلاث مسائل: الأمن والسلام وسبيل المضي قدماً.

فيما يتعلق بالأمن، فإن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان يبيّن بشكل قاطع أن الحالة الأمنية العامة قد تدهورت منذ بداية السنة. وبالأمس فقط، كما أشار آخرون، قتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً وجرح غيرهم كثيرون في هجمات وقعت في كابل وبدخشان. إن قلوبنا مع الضحايا وأسرهم، ونقدم تعازينا إلى نيبال وكندا وأفغانستان.

إن ازدياد الإصابات في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية أمر يبعث على القلق. ولذلك، أود أن أثني على شجاعة الحكومة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في جهودها الرامية إلى توفير الأمن للشعب الأفغاني. إن الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مملكة هولندا، يظل أمراً ضرورياً بالنظر إلى التهديد الموجود. وفي هذا السياق، نستذكر القرار الصادر في ٢٠ أيار/مايو عن وزراء خارجية البلدان المشاركة بتمديد بعثة الدعم الوطيد إلى ما بعد عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فقد زادت الخسائر في صفوف المدنيين مؤخرا. وهذا يدل على الحاجة الملحة إلى السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان. لا يمكن تحقيق

السلام الدائم إلا من خلال المصالحة التي يقودها الأفغان بدعم من عملية إقليمية شاملة للجميع. ولذلك، فإننا نشيد بمواصلة الالتزام الذي تبديه المنطقة حيال عملية قلب آسيا. ونرحب بحقيقة أن مجموعة التنسيق الرباعية أكدت التزامها بعملية السلام في ١٨ أيار/مايو. وهولندا مستعدة لدعم جهود المصالحة إذا كانت هنالك رغبة في ذلك.

وفي ما يتعلّق بسبيل المضي قدماً، ما فتئ المجتمع الدولي منخرطاً في أفغانستان، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية، لأكثر من عقد من الزمن. وشهدنا معاً بعض النتائج الإيجابية للغاية في مجال التنمية. فقد تحسن تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠١. وتشارك النساء والفتيات بنشاط في الحياة الاجتماعية، وشهدت أفغانستان زيادة حادة في التحاق الفتيات بالمدارس. وتبدي حكومة الوحدة الوطنية التزاما بالنهوض ببرنامجها لمكافحة الفساد. وترحب مملكة هولندا بصفة خاصة بإنشاء المجلس الأعلى للحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد، ولا سيما بإنشاء محكمة متخصصة لمكافحة الفساد. وسيعزز تشكيل هذه الهيئات الجديدة تحقيقات مكافحة الفساد الجارية في أفغانستان.

ما فتئت مملكة هولندا منذ زمن طويل شريكاً لأفغانستان، وهي تساهم بدرجة كبيرة في مجالات السلام والعدالة والتنمية. ونحن ملتزمون بدعم أفغانستان طوال عقد التحول. وخلال الفترة المفضية إلى مؤتمر قمة الناتو في وارسو ومؤتمر بروكسل، تخطط هولندا لانخراطها خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٦، وذلك بالجمع بين الدفاع والتنمية والدبلوماسية.

ويشير تقرير الأمين العام إلى ضرورة أن يحافظ كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على اهتمامه والتزامه، والعمل من أجل مستقبل أفضل لشعب أفغانستان. وينبغي أن يكون هناك التزام واضح من جانب الحكومة الأفغانية بتنفيذ الإصلاحات اللازمة. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم المطلوب، مع مراعاة التحديات التي تواجه أفغانستان. وستواصل مملكة هولندا تعاونها مع شركائها الأفغان والدوليين، على النحو المتفق عليه في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. ونرحب بالمشروع الأول للإطار الوطني الأفغاني الجديد للسلام والتنمية، الذي نعتبره مشجعاً.

وفي الختام، يقع على عاتقنا، نحن المجتمع الدولي، مسؤولية جماعية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. وستظل هولندا ملتزمة بأفغانستان خلال عقد التحول في سياق زيادة الملكية والقيادة الأفغانيتين. ومن هذا المنطلق، ستواصل مملكة هولندا دعم أفغانستان وشعبها بوصفها شريكا لهما من أجل السلام والعدالة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره عن أفغانستان (S/٢٠١٦/٥٣٢)، والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية. تشعر أستراليا بالامتنان العميق للممثل الخاص هايسوم على قيادته المحنكة وتفانيه وخدمته الرائعة على مدار أربع سنوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونتمنى له كل النجاح في دوره الجديد بصفته المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان.

كما نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد تاداميتشي ياماموتو وتهنئته على تعيينه. لقد قام السيد ياماموتو بعمل ممتاز بصفته نائب الممثل الخاص، ونتطلع إلى العمل معه.

تدهورت الحالة الأمنية في أفغانستان على مدى الأشهر الثلاثة الماضية مع تزايد الاشتباكات المسلحة في عام ٢٠١٦. وما زالت الهجمات الإرهابية التي تدبرها حركة طالبان تلحق

ضرراً هائلاً. وهي تشمل هجمات على وسائط الإعلام والحكومة والمسؤولين القضائيين، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات من المدنيين الأبرياء. وندين بأشد العبارات التكتيكات الوحشية والمتهورة لطالبان في استهداف المدنيين. كما نعرب عن تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت بالأمس في كابل وبدخشان.

أثبتت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حزماً في الاستجابة للضغط المستمر، ونحن نقدر تضحياتها. كما نعرب عن امتناننا لموظفي الأمم المتحدة والتحالف الدولي على عملهم الدؤوب لدعم الشعب الأفغاني. وتؤكد أستراليا من جديد التزامها بأفغانستان وبالمساعدة في الدفاع عن شعبها ضد التمرد.

وفي الأشهر القادمة، سيجتمع المجتمع الدولي في وارسو ثم في بروكسل لتجديد التزامه بأفغانستان ورسم سبيل المضي قدماً حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. وفي وارسو، ستنضم أستراليا إلى الشركاء الدوليين في الالتزام بدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وسنفعل الشيء نفسه في بروكسل من أجل دعم تعمير أفغانستان وتنميتها. ونشجع حكومة أفغانستان على اغتنام هذه الفرصة، التي يوفرها الدعم الجماعي من جانب المجتمع الدولي، لمضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطتها الإصلاحية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولا سيما في مجال مكافحة الفساد.

ونرحب بتأييد حكومة أفغانستان لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الخطوات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والتنفيذ الكامل لخطة العمل والقانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة يجب أن يكون من الأولويات.

ومن الأهمية بمكان أيضا حماية الأطفال. ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في منع تجنيد الأطفال من جانب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. ونحث الحكومة على زيادة الرقابة على تجنيد الأطفال من قبل الشرطة المحلية الأفغانية واتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). كما نحث حكومة أفغانستان على العمل بأسلوب عملي بغية عقد الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في أقرب وقت ممكن .

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير أستراليا للدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في توجيه وتنسيق الجهود الدولية في أفغانستان. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع البعثة ومع حكومة أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فريلاس.

السيد فريلاس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية الاستقرار والانتساب، والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجورجيا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/٢٠١٦/٥٣٢). كما أود أن أشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لأهمية استمرار الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني وفي تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

إن التقدم المحرز في أفغانستان أمر مشجع في العديد من المجالات، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، لأن التقدم كان متباينا ولا يزال عرضة للانتكاس. واستمرار حالة الضعف يتطلب هجا واقعيا في الأجل الطويل، ويستلزم الدعم المستدام على نحو يمكن التنبؤ به من جانب المجتمع الدولي، استنادا إلى مبادئ المساءلة المتبادلة.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره، يتعين علينا مواجهة التحديات الهامة، لا سيما من حيث التباطؤ الاقتصادي، مع استمرار ارتفاع معدلات الفقر؛ والكفاح من أجل الإصلاحات السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالنظام الانتخابي وجدول زمني للانتخابات يتسم بالمصداقية؛ وحالة أمنية لا تزال تشكل مصدر قلق حقيقي.

وسيتطلب النجاح بذل جهود متضافرة، مما يرتهن بإحراز تقدم ملموس في بناء الدولة الأفغانية عن طريق الاستمرار في تنفيذ البرنامج الإصلاحي لحكومة الوحدة الوطنية؛ والدعم الدولي والتمويل المستدام بالمستويات الحالية أو ما يناهزها حتى عام ٢٠٢٠؛ وزيادة فعالية المعونة استجابة للخطة الوطنية الأفغانية الجديدة للسلام والتنمية، وشراكتنا الأمنية الدائمة؛ والدعم الإقليمي للعملية السياسية نحو الاستقرار والسلام وتعزيز التعاون الاقتصادي عبر الحدود.

والترقب ليس خيارا، إذ أنه يمكن أن يجعلنا ندفع غدا تكاليف أكبر بكثير مما قد نوفره اليوم. والإشارة إلى مشاركتنا الدائمة والمتبادلة لها تأثير حقيقي ليس على أفغانستان فحسب، بل أيضا على المنطقة برمتها، من حيث الاستقرار، وإمكانية إجراء محادثات السلام، والتنمية الاقتصادية، والهجرة.

واسمحوا لي أن أؤكد أن الشعب الأفغاني، لا سيما الشباب، بحاجة إلى أن يكون قادرا على رؤية مستقبل حيوي في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإن قدرة مؤسسات أفغانستان على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والحد من الفقر ستكون عاملا حاسما. وهذا سيتطلب من الحكومة الأفغانية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، بما في ذلك استدامة إيجاد فرص العمل للنساء والرجال على حد سواء، اقترانا بزيادة تحسين الحوكمة، ومعالجة مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها، فضلا عن مواصلة تعزيز الاستدامة المالية.

والمشروع الأول للإطار الوطني الأفغاني الجديد للسلام والتنمية مشجع. ومن المهم أن يركز الإطار على المسائل الهامة المتمثلة في الحكم الرشيد، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان. ويجب إحراز التقدم في برامج الأولويات الوطنية الجديدة، واستكمال إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وهذه العناصر الثلاثة كافة مترابطة في الفترة التي تسبق مؤتمر بروكسل، الذي ستشارك في استضافته حكومة أفغانستان والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

بيد أن الأهم هو تخطي العتبة من مفاهيم السياسات العامة إلى التنفيذ الفعلي، على الرغم من صعوبة التركة التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية. فالفساد على وجه التحديد يشكل تحديا حاسما في هذا الشأن، ولتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد أهمية قصوى.

وما من شيء عدا استقرار البيئة السياسية والاقتصادية سيساعد في توطيد المؤسسات الديمقراطية الناشئة في أفغانستان وتشجيع إنشاء إطار موثوقة لسيادة القانون بضمانات لاحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة والطفل. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة في أفغانستان، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما من أجل كفالة التمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات وتمكين المرأة على جميع مستويات المجتمع، مما يشكل مسألة ذات أولوية.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ضرورة بذل جهود تعاونية كبيرة لمعالجة مسالة تنقل السكان على نطاق واسع ومسألة الهجرة غير النظامية. إن هاتين المسألتين تمثلان قيدا شديدا على تنمية مجتمع أفغانستان واقتصادها، وتحديا ملحا في المنطقة ودول العبور والاتحاد الأوروبي، الذي يظل فيه الأفغان ثاني أكبر مجموعة من الوافدين في عام ٢٠١٥.

والهجرة غير القانونية تحد سياسي حقيقي، وهذا هو سبب تقديم الاتحاد الأوروبي لإطار سياسي جديد للتصدي لهذه المشكلة الملحة، بعنوان ”سبل المضي قدما“. وعنصره المحوري هو التعاون الفعال بشأن عودة رعايا الحكومة الأفغانية وإعادة قبولهم من جانبها، في ظل الاحترام الكامل لحقوقهم الأساسية ووفقا للتعهدات والالتزامات الدولية. ويحدونا الأمل في أن نتفق على خطة ”سبيل المضي قدما“ وننفذها في أقرب وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم تنفيذها من خلال تقديم مساعدة كبيرة من أجل إعادة إدماجهم بغية الإسهام في تهيئة بيئة مواتية يمكن أن توفر الفرص للمواطنين الأفغان داخل البلد.

كما أود أن أسلط الضوء بإيجاز على التحدي الهائل الذي ما زالت تشكله حقول الألغام على أمن السكان وتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. ونطالب باستمرار وتيرة إزالة الألغام ونشيد بعمل الإجراءات المتعلقة بالألغام والسلطات الأفغانية.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، ونحن مقبلون على مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي القادم في وارسو ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر، اسمحوا لي أن أشدد على أننا نتحمل مسؤولية جماعية عن تحقيق الاستقرار وبناء الدولة في أفغانستان والمنطقة قاطبة. فالأمن والتنمية المستدامة يمثلان تحديين مترابطين في عملية بناء الدولة هاته، التي ينبغي أن تقوم على دعم سياسي حقيقي داخل المنطقة. ولتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان أهمية حيوية لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها. وربما كان أفضل سبب لتوحيد القوى في المنطقة، ووضع الخلافات جانبا واستخدام نفوذ كل بلد على حدة للتأثير على أطراف النزاع.

ونحن بحاجة إلى تعزيز عملية مفاوضات حقيقية تقوم على تحقيق النتائج وتروم إيجاد تسوية دائمة من شأنها أن توفر الأساس لتحقيق السلام والأمن والرخاء في أفغانستان وفي المنطقة قاطبة، ونحن نعلم مدى أهمية عمل البعثة في هذا السياق. وفي الوقت نفسه، من الحتمي ألا يؤدي أي اتفاق إلى انتكاس حقوق النساء والفتيات الأفغانيات.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الجهود المتعددة الأطراف الجارية لدعم الحكومة الأفغانية في تعزيز عملية سلام مجدية، يقودها ويتولى زمامها الأفغان، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق حل مستدام للنزاع. ويحيي ويدعم الجهود التي تبذلها مجموعة التنسيق الرباعية من أجل إيجاد بيئة مواتية لهذه العملية. وإنهاء النزاع المسلح في أفغانستان أمر ملح ومن مصلحة جميع الذين يسعون إلى تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار والسلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإشادة بالممثل الخاص نيكولاس هايسوم، على عمله الرائع والتزامه الشخصي ونزاهته، فضلا عما بذله من جهود دون كلل للمساهمة في تحقيق مستقبل أفضل لجميع الأفغان، والمستقبل الذي يصبون إليه ويستحقونه. ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة الصعبة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فريلاس على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

تشكر كندا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به حاليا في أفغانستان، وترحب بأحدث تقاريرها والذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2016/532). وتشعر كندا بالامتنان أيضا للممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى سنوات خدمته للنهوض بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان. ونتمنى له التوفيق فيما يتولى دوره الجديد.

إن كندا تدين بقوة الهجمات الإرهابية التي نفذتها حركة طالبان أمس في أفغانستان، بما في ذلك الهجوم على حافلة تقل حراس الأمن الذين يحمون سفارة كندا لدى أفغانستان في كابل. وأتقدم بخالص التعازي إلى أسر وأصدقاء حراس الأمن النيباليين والهنود الذين قُتلوا، وأتمنى الشفاء العاجل لمن أصيبوا. لقد كان الكثير من الضحايا جزءا من أسرة سفارتنا لسنوات. ولن ننسى خدمتهم في سبيل حماية الرجال والنساء العاملين في سفارة كندا لدى أفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

يظل تحسين الأمن أمرا أساسيا للاستقرار في أفغانستان اليوم ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والإنمائية في الأجل الطويل. وتواجه قوات الأمن الأفغانية تحديات كبيرة مع تنامي التمرد المسلح في معظم أنحاء البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في مواجهة هذا التحدي. وسيتيح مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في وارسو في تموز/يوليه لكندا، جنبا إلى جنب مع سائر حلفاء وشركاء الناتو، فرصة للتعهد بمواصلة تقديم الدعم للحكومة الأفغانية وللتصدي للعنف والإرهاب اللذين يقوضان التنمية والرخاء في أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤيد كندا عملية للسلام والمصالحة يقودها الأفغان وتدعو طالبان إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتفاوض بحسن نية. وتدرك كندا أهمية كفالة أن تشتمل عملية السلام على مشاركة مجدية من جانب المرأة الأفغانية، وجهود الحكومة الأفغانية لضمان ذلك من خلال تعيينات في المجلس الأعلى للسلام. وقد استثمرت الحكومة الأفغانية والجماعات النسائية الأفغانية الكثير لدعم حقوق النساء والفتيات وسيكون تعريضها للخطر، من خلال إحلال سلام لن يعود بالنفع غالبا إلا على نصف السكان، مهزلة.

وتشجعنا الخطوات الإيجابية التي اتخذتها أفغانستان في السنوات الأخيرة لتعزيز وحماية حقوق المرأة، بما في ذلك توفير حماية قانونية أقوى من العنف وزيادة الفرص التعليمية وتعزيز إدماج المرأة في الحياة العامة والسياسية. وترحب كندا بمبادرة الحكومة الأفغانية لوضع استراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة وبرنامج للأولويات الوطنية. فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تحدث دون المشاركة الاقتصادية والمدنية الكاملة للمرأة. بيد أن هذه المكاسب لا تزال هشة وتدعو كندا أفغانستان إلى المضي قدما في التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وكذلك خطة العمل الوطنية لأفغانستان بشأن المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالفرنسية)

لا يزال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، أولوية بالنسبة لانخراط كندا في أفغانستان. والمساواة بين الجنسين هي حجر الزاوية لجميع البرامج الإنمائية الكندية في مجالات التعليم والصحة وحقوق الإنسان وبناء القدرات للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، فإن استثمارات المساعدة الإنمائية الكندية في مستقبل أفغانستان تساعد على النهوض بحقوق وأمن جميع الأفغان وعلى تمكينهم.

وما زالت كندا تشعر بالقلق إزاء حقوق الأقليات والحقوق العرقية والدينية في أفغانستان، وكذلك بشأن سلامة الصحفيين وقدرة وسائط الإعلام الأفغانية على نقل الأخبار بحرية. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص الهجمات المتكررة على الأقليات من جانب المتمردين والاستهداف المتكرر للصحفيين من جانب طالبان. وتدعو كندا الحكومة الأفغانية والمتمردين المسلحين إلى احترام الحقوق الإنسانية للجميع، بما في ذلك حرية التعبير.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا تقف مع الشعب الأفغاني إذ يسعى جاهدا إلى بناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. ونحن ندعم الحكومة الأفغانية وشعبها في مواجهة الظروف الصعبة، ونرحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان لمكافحة التمرد المتصاعد وللوساطة في سبيل إحلال السلام ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونناشد زعماء أفغانستان تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، ومواصلة التقدم صوب تحقيق الاستقرار والأمن والمساءلة والاعتماد على الذات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/532) والممثل الخاص السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية والسفير محمود سيكال على بيانه.

إن تقرير الأمين العام عن أفغانستان يعبر بنزاهة أيضا عن ملاحظاتنا. وتجدر الإشادة بالإنجازات التي تحققت خلال السنوات الـ ١٤ الماضية في أفغانستان، بما في ذلك في مجالات الأمن والديمقراطية والحكم والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. بيد أن هذه الإنجازات لا يزال من الممكن عكس مسارها. ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات في جميع المجالات.

ونود أيضا أن نشدد على أنه، كما لوحظ خلال الزيارة الرسمية لوزير الخارجية التركي السيد جاويش أوغلو إلى كابل في ١٦ حزيران/يونيه، فإن التقدم المحرز في كل ميدان أكثر وضوحا. وبغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت والتمكن من الاستفادة منها، فإن استمرار المجتمع الدولي في دعم أفغانستان خلال عقد التحول أمر في غاية الأهمية.

لقد سعدت تركيا باستضافة فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في اسطنبول في ٥ حزيران/يونيه. وأكد حضور ٥٤ وفدا للاجتماع أن دعم المجتمع الدولي لأفغانستان سيستمر. ومن ناحية أخرى، تواصل حكومة الوحدة الوطنية برنامجها الإصلاحي بغية تحقيق الاعتماد على الذات في المجالات الاقتصادية والأمنية. وخلال اجتماع فريق الاتصال، تبادل المشاركون ملاحظة بأن قوات الأمن الأفغانية قد زادت قدرتها على الصمود وتحسن أداؤها في أرض المعركة. بيد أن عملية السلام والمصالحة لا تزال تشكل تحديا رئيسيا وينبغي إعادتها إلى مسارها. وفي هذا الصدد، يتعين إحراز تقدم في عمل مجموعة التنسيق الرباعية على أساس خريطة الطريق التي وافقت عليها الأطراف.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لتشجيع كل من أفغانستان وباكستان على مواصلة جهودهما الرامية إلى بناء الثقة بينهما. والتوترات الأخيرة على الحدود بين أفغانستان وباكستان، التي أسفرت عن خسائر في الأرواح، دليل واضح على ضرورة إقامة علاقات حسن جوار.

ونعتقد أن قرار الناتو بمواصلة المرحلة الحالية لبعثة الدعم الوطيد قرار في محله. ونأمل أن يبرهن مؤتمر قمة الناتو في

وارسو ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان على أن الشركاء الدوليين لأفغانستان سيحافظون على مستوى تعهداتهم.

وأود أن أشدد على أن تركيا ستواصل دعم الجهود الأمنية والإنمائية في أفغانستان على المستوى الثنائي وفي المحافل المتعددة الأطراف. وسنقف بجانب إخواننا الأفغان ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنضم إلى الآخرين في إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان وفي الإعراب عن خالص تعازينا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.